177

دراسات استراتيجية

عقيل سعيد محفوض

تركيا والغرب

"المفاضلة" بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تركيا والغرب

"المفاضلة" بين الاتحاد الأوروبي
والولايات المتحدة الأمريكية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية**؛ وهي سلسلة علمية مُحكمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مدير التحرير: **راشد سعيد الشامسي**

الهيئة الاستشارية:

إسماعيل صبري مقلد	جامعة أسيوط
صالح المانع	جامعة الملك سعود
محمد المجذوب	جامعة بيروت العربية
ماجد المنيف	جامعة الملك سعود

دراسات استراتيجية

تركيا والغرب

"المفاضلة" بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

عقيل سعيد محفوض

العدد 177

تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوىٰ الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2013

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2013

ISSN 1682-1203

النسخة العـــــاديـة: ISBN 978-9948-14-649-0

النسخة الإلكترونيـة: ISBN 978-9948-14-650-6

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة 7

الغرب في السياسة التركية 10

تركيا والاتحاد الأوروبي 14

تركيا والولايات المتحدة الأمريكية 31

اتجاهات الأتراك حول الغرب 42

تركيا والفروق بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية 51

"المفاضلة" بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية 67

خـاتمـة 74

الهوامـش 77

نبذة عن المؤلف 89

مقدمة

تمثّل العلاقة بين تركيا والغرب واحداً من أبرز التفاعلات السياسية والثقافية والتاريخية التي اختزلتها المقولة الشائعة "الإسلام والغرب"، وتعبّر عن وضعية تركيا كدولة على تخوم الغرب، بوصفه مركزية مؤسسة وحاكمة في النظام العالمي.[1] وحيث يمكن أن تتشكل مدارك وسياسات "تفاضلية" حول التفاعلات بين تركيا والغرب، تبرز إشكالية هذه الدراسة، التي تتقصى "المسافات" و"الفروق" و"التجاذبات" بين تركيا وكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وكيف يمكن لتركيا أن تقيم علاقة تفاضلية مع كل منهما، أو بمعنى آخر كيف يشكلان "خيارين تفاضليين" محتملين بالنسبة إليها.

ومن المعروف أن لدى الغرب تداخلاً بين مسميَيْ "الإسلام" و"الأتراك"، محكوماً بصور ومدارك نمطية موروثة من الفترة العثمانية، حيث كانت التفاعلات بين السلطنة العثمانية وأوروبا هي "خط المواجهة" الرئيسي في النظام العالمي خلال قرون عدة. وثمة في المقابل تداخل لدى الأتراك -ولدى كثيرين حول العالم- بين مسميي "أوروبا" والغرب، وإن كان المسمى الأول (أوروبا) محدداً تاريخياً وثقافياً وجغرافياً وسياسياً، فيما المسمى الثاني (الغرب) أقل تحديداً، وخاصةً في دلالاته الراهنة، وهو أكثر أدلجةً، وأوسع من حيث نطاقه الجغرافي والسياسي، ويضم إلى جانب

أوروبا الولايات المتحدة وكندا واليابان وأستراليا، وإلى حد ما تركيا نفسها، باعتبارها عضواً في حلف شمال الأطلسي.[2]

وتركيا والغرب، أو بمعنى أكثر دقة، تركيا وكل من أوروبا والولايات المتحدة، ليست أطرافاً مُنقطعة الصلة فيما بينها، بل إنها متواشجة بكيفية يصعب معها الفصل بينها. وهناك عدد لا يحصى تقريباً من الوقائع والشواهد والمؤشرات إلى ذلك. ومن هنا، يأتي التأكيد أن تركيا هي "في" أوروبا (الغرب) ولكنها "ليست منها"،[3] و"من" الشرق ولكنها "ليست فيه".

يمكن التركيز هنا على بُعدين رئيسيين للعلاقة مع الغرب: الأول أوروبا وكانت هي الأساس (من حيث القوة والقيمة) في النظام العالمي كله، وليس بالنسبة إلى تركيا فقط. والثاني هو الولايات المتحدة التي أصبحت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي القطب "المُهيمن" في النظام العالمي. كما يمكن أن نُميّز في البعد الأول بين مجالين أو إطارين: الأول هو الاتحاد الأوروبي، والثاني هو "أوروبا الشرقية" والدول الأخرى غير المنضوية في الاتحاد الأوروبي.

تتناول هذه الدراسة العلاقات بين تركيا والغرب، وإمكانية أن يكون الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة "خيارين تفاضليين" بالنسبة إلى تركيا، أو كيف لتركيا أن "تفاضل" بينهما؟ وتتألف الدراسة من ستة محاور رئيسية هي: المحور الأول، ويتناول الغرب في السياسة التركية، وهو بمنزلة محور تمهيدي عن موقع الغرب في الاستراتيجية التركية. ويتناول المحور الثاني الإطار العام للعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي والتفاعلات الاقتصادية،

وموقف الاتحاد الأوروبي من العلاقات التركية-الأمريكية: لماذا نعم؟ ولماذا لا؟ ويتناول المحور الثالث الإطار العام للعلاقات بين تركيا والولايات المتحدة، والتفاعلات الاقتصادية، وموقف الولايات المتحدة من العلاقات التركية-الأوروبية، لماذا نعم، ولماذا لا؟ ويتناول المحور الرابع اتجاهات الأتراك حول الغرب، ويركز حول صورة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لدى الأتراك، وموقف الأتراك من علاقات بلدهم معهما، وموقفهم من مسألة العضوية في الاتحاد الأوروبي، ورؤيتهم حول المسار المحتمل لتطور العلاقات بين بلادهم والولايات المتحدة. ويتناول المحور الخامس الفروق بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لجهة تفاعلاتهما مع تركيا، ويركز على مقارنة التفاعلات الاقتصادية، واتجاهات الرأي العام التركي، وواردات السلاح، كما يتناول وضع تركيا بين الاستراتيجيتين الأطلسية والأوروبية. وأما المحور السادس، فيتناول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كخيارين تفاضليين بالنسبة إلى تركيا.

وتنطلق الدراسة في مقاربة العلاقة بين تركيا وكل من أوروبا والولايات المتحدة من المفاضلة بين خيارين على أساس "وظيفي" و"ترجيحي" وليس على أساس "القطع" و"الانفصال". بحيث لا يكون التعاطي مع "الخيارات" على شكل: إما هذا وإما ذاك، وإنما من خلال الاستثمار في "الفروق" بينها، ومن خلال "قابلية" أو "إمكانية" -وليس من خلال واقع فقط- مختلف الأطراف أن يدخلوا في تجاذبات ومنافسات بينية مركبة، ومن ثم علاقات أو تفاعلات تفاضلية.

والاختيار أو المفاضلة (بين أمور مختلفة) هي فكرة من أصل السياسة وطبيعتها، بأن تعمل في حيز ينطوي على مسارات محتملة أو ممكنة، ومن هنا –مثلاً– تعريف القرار السياسي بأنه اختيار محدد من بين مجموعة من الأمور الممكنة نظرياً ومنطقياً، والقابلة للتطبيق عملياً بشرط تخصيص الموارد المادية والمعنوية. والاختيار هو فعل ذو أبعاد مختلفة، فهو إدراكي، وهو حدسي وتأملي، وهو ارتيابي أو هو بمعنى آخر قلق ومتوجس، وهذه سمة التعاطي مع ظواهر مركبة و"لا يقينية". وينبني على تمييز قصدي هادف، بحيث يتم التركيز على جعل الفروق والتمايزات "جدية" يمكن التعويل عليها.

وهكذا فإن المفاضلة بين خيارين (أو أكثر) أشبه بـ "دينامية" في السياسة الخارجية التي تركز "عيناً" على موضوع ما و"عيناً أخرى" على موضوع آخر، قد يكون مشابهاً من حيث إنه يشكّل بدوره استجابة ممكنة لمواجهة التحديات القائمة أو المفترضة. هنا تبقى إرادة الاختيار متنبهة لما تقوم به في مواجهة مصدر تهديد أو فرصة أو موقف ما.

الغرب في السياسة التركية

اكتسب الغرب في السنوات أو العقود الأخيرة للسلطنة العثمانية وحتى تأسيس الجمهورية مقاماً فريداً في السياسة التركية، وانتقل من وضعية "الخصم" إلى وضعية "المثال"، بما في ذلك التحالف الأمني والاستراتيجي معه. وقد تخلل ذلك حديث (وحتى سلوك) متفاوت حول دوائر أو بدائل

نشاط أخرى للسياسة الخارجية تمثّلت في دائرتين رئيسيتين، هما: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى-جنوب القفقاس؛ ودائرتين أقل نشاطاً، هما: حوض البحر الأسود والبلقان. ويمكن الحديث عن دوائر أخرى حديثة نسبياً، هي: إفريقيا، وآسيا، وجنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية.

وقد أبرَزَ عالَمُ ما بعد الحرب الباردة تساؤلات عن مدى التزام الغرب بمتطلبات تحالفه مع تركيا، ومدى التغيير الحاصل في سياسة تركيا تجاه الولايات المتحدة وأوروبا، وتأثير ذلك في الوزن النوعي لعلاقات التحالف القائمة بينهما، وإذا ما كان اهتمام تركيا المتزايد بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى-جنوب القفقاس وحوض البحر الأسود والبلقان، يعني إعادة تعيين جدول أعمالها وترتيبه على حساب علاقاتها مع الغرب، وهل تصل الأمور إلى حد فك تحالفها معه؟[4] وربما كان المدخل المناسب لتحليل موقع الغرب في السياسة التركية هو التساؤل عن تراجع الوزن النسبي للغرب لدى تركيا، وتراجعه في سلم أولويات السياسة الخارجية التركية، وليس الحديث عن القطيعة معه أو حتى الاتجاه شرقاً؟

وقد توصلت نظرية "العمق الاستراتيجي" لوزير الخارجية أحمد داود أوجلو، إلى أن البعد الآسيوي أو الأوراسي هو شرط لازم في السياسة الخارجية التركية، وإذا استمر إهماله من قبل تركيا «فستبقى تحاول انتزاع تنازلات من أجل العضوية في الاتحاد الأوروبي في ممرات بروكسل حتى نهاية

القرن الحادي والعشرين».[5] ورأى أوجلو أن «البديل الأساسي أمام تركيا لتتخطى البنية السياسية الخارجية، ذات الدور الهامشي في النظام الأوروبي، هو إعادة تحديد موقعها الجيوسياسي والاستراتيجي الدولي في المناطق القارية القريبة منها. ولذلك لا يمكن لدولة مثل تركيا، بخصائصها الجيوسياسية، أن تبحث عن موقعها الدولي في اتجاه واحد».[6]

لقد وصف الأتراك علاقاتهم مع الغرب بأنها "علاقات استراتيجية"، وذلك من أجل إعطاء تركيا وزناً نوعياً أكبر أو أكثر حضوراً مما هو في الواقع، ذلك «أننا نحن من نستعمل العبارة بوتيرة أكبر، أما الأمريكيون فلا يتلفّظون بها سوى من حين إلى آخر لاسترضائنا»، بحسب الكاتب محمد علي بيراند.[7] وما قاله بيراند عن العلاقة مع الأمريكيين، يصحّ قوله بكيفية أو أخرى عن الاتحاد الأوروبي. وهكذا، فمن الصعب تصور أن تقوم تركيا بتغيير سياساتها الخارجية من دون أن تأخذ الغرب في الاعتبار. ومن يستطيع أن يفعل ذلك في النظام العالمي الراهن؟

والواقع أن سياسة "العمق الاستراتيجي" لم تتعارض مع تفاعلات تركيا مع الغرب، ولم تخرج عن النموذج الناظم لعلاقاتها معه. وهذا يفسر كيف أنها أدت هي نفسها إلى تقارب متزايد في العلاقات معه، وبخاصة الولايات المتحدة، إذ أصبحت أكثر انخراطاً في سياسات الدرع الصاروخية الأطلسية،[8] وسياسات الاحتواء المتجددة تجاه إيران وروسيا وغيرهما.

لقد كان الاختلاف ممكناً بالحد الأدنى مع الولايات المتحدة، وبحدود أكبر مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن احتدام الأمور ووصولها إلى "النقاط الحرجة" كانا يعيدان تركيا إلى سياساتها التقليدية الخاصة بالعلاقات الأمريكية-الأطلسية. وهذا ما حدث خلال توتر العلاقات بصدد الأزمة القبرصية، والصدام المتكرر مع اليونان، وكذلك الاحتلال الأمريكي للعراق، والموقف من إيران؛ إذ كان يعقب التوتر في العلاقات عودة سريعة إلى طبيعتها السابقة. وحدث ذلك -فيما يخص تركيا- بصرف النظر عن حكوماتها وأحزابها. وقد فعلت حكومة "حزب العدالة والتنمية" ذلك ربما بأكثر مما فَعَلَتهُ أي حكومة تركية أخرى، الأمر الذي سلَّطَ الضوءَ على نمطٍ جديدٍ من التحالف أو التفاهم مع الغرب.[9]

ثمة نقاط ارتباط بين سياسات "العمق الاستراتيجي" والعلاقات الأمريكية-الأطلسية لتركيا، ولم تكن التوترات بين الطرفين إلا تطورات جزئية وعابرة، ونوعاً من الاستثناء الذي يؤكد القاعدة. ولعل المدارك التركية حول العقبات التي تحول دون اعتبار تركيا جزءاً من الغرب هي التي دفعت رجلاً مثل داود أوجلو إلى اقتراح سياسات "العمق الاستراتيجي" التي تمكن تركيا من اكتساب وضعية دولتية/ داخلية وإقليمية، تجدد أهليتها لشغل موقع أفضل في دائرة الخيارات والاستراتيجيات الحاكمة للنظام العالمي، بحيث تكون تركيا عنصراً فاعلاً وقادراً على "التأثير المنفرد" في مناطق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى-جنوب القفقاس وحوض البحر الأسود والبلقان وشرق أوروبا.[10]

وقد أظهرت التطورات الإقليمية والدولية في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، خاصةً ما اتصل منها بـ "الربيع العربي" و"البرنامج النووي الإيراني"، أن المدارك حول تغير عميق في السياسة التركية لم تكن دقيقة، أو أن تراجع موقع الغرب في قائمة أولويات السياسة الخارجية التركية كان على مستوى الخطاب السياسي أكثر منه في الفعل.

وتميل شريحة من الأتراك –خاصة اليساريين والعلمانيين– إلى تقدير أن جانباً من السجال حول "التوجه الجديد" لتركيا، كان من فعل الغرب نفسه، ولمصلحة أطراف تريد من تركيا أن تفعل ذلك حقاً من أجل إبعاد تركيا عن أوروبا. وهذا لا ينفي وجود شريحة من الفاعلين السياسيين والمثقفين وربما القوى السياسية في تركيا (والمنطقة العربية والشرق الأوسط وغيرها) كانت متحمسة لهذا النمط من الأفكار والسياسات على أمل "عودة" تركيا إلى ثقافتها وبيئتها وعالمها أو هويتها. وهذا أمر يمكن تفهمه بعد عقود عدة من القطيعة بين تركيا والشرق.

تركيا والاتحاد الأوروبي

شَكَّلَ الانضمام إلى أوروبا أحد أهم أهداف تركيا وشواغلها التي رأت في ذلك الاستجابةَ العملية الـمُثلى لتحديات كبرى كانت أوروبا نفسها هي مصدرها الرئيسي، خاصةً أن مسيرة بناء الدولة الجمهورية بدأت بمواجهة أوروبا/ الغرب التي تقرر فيما بعد السعي إلى التماثل معها أو اللحاق بها.

وهذا من المفارقات السياسية والتاريخية، وإن كان يتطلب تقصّياً جدياً من أجل التوصل إلى النقطة الحرجة في تحول المدارك التركية تجاه أوروبا، من مصدر تهديد إلى حليف ومثال يحتذى به.

1. مسار العلاقات

بدأ المسار التنظيمي والتعاقدي بتقديم طلب للشراكة مع السوق الأوروبية المشتركة (3 تموز/ يوليو 1959)، ثم توقيع "وثيقة أنقرة" بين تركيا والجماعة الاقتصادية الأوروبية (أيلول/ سبتمبر 1963)، ثم "اتفاقية أنقرة" (كانون الأول/ ديسمبر 1964). وركزت مثل هذه الوثائق على مرحلة تحضيرية من خمسة إلى أحد عشر عاماً، ثم مرحلة انتقالية تمتد إلى عشرين عاماً، يتحقق خلالها "الاتحاد الجمركي"، ثم يعقب ذلك العضوية الكاملة بحلول (كانون الثاني/ يناير 1995).

وقد وَقَّعَ الطرفان بروتوكولاً إضافياً عام 1970 تحدث عن انضمام تركيا إلى الاتحاد الجمركي الأوروبي في نهاية عام 1995. وفي عام 1999 منح المجلس الأوروبي تركيا صفة مرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي، وقد اعتبر ذلك إنجازاً سياسياً كبيراً بعد عقود عدة من الركود في مسار التفاعلات التركية–الأوروبية الخاصة بالانضمام. ثم تحدث الاتحاد الأوروبي عن تأجيل موعد القرار الحاسم بشأن مفاوضات العضوية إلى (كانون الأول/ ديسمبر 2004). ومنذ ذلك الوقت لم تحدث تطورات جدية بهذا الخصوص بين الطرفين.

يتطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي توافر مجموعة من الشروط عُرِفت باسم "معايير كوبنهاجن". ويتعلق الأمر بنحو 80 ألف صفحة من التشريعات والمتطلبات التي تشكل مجرد دراستها والتأمل فيها مهمة صعبة، فكيف تكون الحال عندما تكون واجبة التطبيق؟

ولم يتحقق هدف تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقد تَقَدَّمَتها دولٌ نشأت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، على الرغم من أن ملف تركيا هو الأقدم من بين الدول التي انضمت مؤخراً إلى الاتحاد الأوروبي. ومصدر الالتباس ليس الفشل في الوصول بالملف إلى نهاية سعيدة، وإنما في استمرار نوع من التوافق الموضوعي بين الطرفين على مواصلة "القصة" بصرف النظر عن نتائجها النهائية.

وإذا كان ثمة شكوك جدية في رغبة الاتحاد الأوروبي أو إرادته بضم تركيا إليه، فإن ثمة في المقابل هواجس وشكوكاً جدية فيما يخص تركيا، وهكذا فإنه من الممكن طرح التساؤل التالي: هل يريد الأتراك فعلاً الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؟ إذ لو أراد الأتراك ذلك لاستجابوا لمعايير كوبنهاجن. وإذ يدرك الاتحاد الأوروبي أن تركيا لا تتوافر على الشروط المطلوبة، فإنه لا يكشف بوضوح عن حجم الهوّة الفاصلة بينه وبين تركيا، أو بين تركيا والشروط المطلوبة للانضمام إليه، وهو في المحصّلة لا يقبل بانضمامها إليه ولا يعلن رفضه لذلك.[11]

تتشكل العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي في مستويات متعددة، ولا تقتصر على مستوى العضوية والإشكاليات المرتبطة بها، وما يحدث هنا، هو نوع من انفصال نسبي بين العضوية كمسألة في العلاقات، والعلاقات الدولتية-البينية والمفردات الفرعية والقضايا المشتركة. والواقع أن مسألة العضوية تتعلق بإتمام مسار متعاظم من التعاون يطول كل المجالات حتى الأمنية منها، وليس بداية له.

لقد تشاركت تركيا وأوروبا في الجغرافيا والتجارة والنزاعات والحروب والمخاوف المتبادلة، وفي تاريخ طويل من الصدام. وبالتالي فإن لهويتها بعداً أوروبياً حتى لو كان ممزوجاً بالعنف والتوتر والمدارك النمطية. إلا أن انتقادات المسؤولين الأتراك للاتحاد الأوروبي، وتحذيرهم من أن تركيا الآن هي أقل اهتماماً بالانضمام إليه، وكذلك التغير النسبي في اتجاهات الرأي العام في تركيا تجاه مسألة العضوية.. إلخ، ربما كان لها أصداء طيبة لدى الأوروبيين، ذلك أنها تخفف الضغوط على الأوروبيين الرافضين تركيا و"المُحرجين" من إلحاحها ومطالبتها المستمرة، وهي تؤكد في الوقت نفسه هواجس هؤلاء من أن تركيا إذ تتجه إلى الشرق، فهي بذلك تلبي نزوعاً أصيلاً فيها،[12] وأن الغرب بالنسبة إليها هو مسألة براجماتية وليس من متطلبات الهوية والتكوين الثقافي. وثمة في أوروبا من يعتبر دخول تركيا إلى النادي الأوروبي "غزواً" من نوع آخر. وبناء عليه، فإن التحفظ على ضم تركيا إلى أوروبا له ما يبرره.

يبدو أن مسار تركيا نحو الاتحاد الأوروبي، على الرغم من التحسن النسبي في بعض الأمور، أكثر صعوبة بمرور الزمن، خاصةً مع التعديلات الراهنة في كيفيات الانضمام ومتطلباته، مثل اشتراط عدد من الدول إجراء استفتاء محلي حول قبول أعضاء جدد في الاتحاد، والتركيز على الاعتبارات الثقافية ومسألة الهوية،[13] وتزايد الأصوات الرافضة ذلك الانضمام. وبعد عقود عديدة من التفاعل المتبادل والانخراط في تحالف أمني واستراتيجي كبير، وجد الساسة والمحللون في تركيا أن القيمة الفعلية لبلادهم -بالنسبة إلى الغرب- تتحدد بطبيعة وجودهم في إطار الاستراتيجية الأمريكية والأطلسية في المنطقة.[14]

ثمة مقترحات أوروبية تَعِدُ تركيا بعلاقة خاصة بالاتحاد الأوروبي،[15] وهي أكثر من "شراكة" وأقل من "عضوية"، إلى جانب تشجيعها على الانخراط في السياسات الإقليمية والبحث عن المكانة والنفوذ من خلال سياسات "النموذج"، وثمة من اعتبر ذلك نوعاً من جائزة ترضية بديلة للعضوية في الاتحاد الأوروبي.[16] ولا يبدو ذلك مُرضياً، حتى لو تم التعامل معه على قاعدة الممكن في السياسة.

وفي هذا الشأن، قال سليم كونيرالب، سفير تركيا الدائم لدى مجلس الاتحاد الأوروبي: «لقد سئم الناس في أنقرة، لقد قدموا كل ما يستطيعون لطمأنة الاتحاد، ولكننا كلما قدمنا أكثر ازدادت مطالبهم».[17] وانتقد الرئيس

التركي، عبدالله جول، المفارقات التي تحدث في سياسات الاتحاد الأوروبي الذي يضم الدول الصغيرة إليه فيما يترك الدول الكبيرة (يقصد تركيا) تبقى بعيداً تحت المساومة، وقال إن مسار تركيا الأوروبي كان قبل كرواتيا التي ستصبح العضو الثامن والعشرين في الاتحاد عام 2013.[18]

وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الوزراء، رجب طيب أردوجان، وهو زعيم "حزب العدالة والتنمية" الحاكم، ركز في كلمته أمام المؤتمر الرابع للحزب في أيلول/ سبتمبر 2012، على البعد التاريخي والثقافي والعلاقات مع العالم الإسلامي، ولم يولِ أي اهتمام يذكر بالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي. وقد انطوى ذلك على دلالات مهمة بالنسبة إلى اتجاهات السياسة الخارجية وعلاقات تركيا مع الغرب، كما أحال ذلك إلى مدى الإحباط من المسار الأوروبي لتركيا.

وأما الروائي أورهان باموك، ولا بأس من ذكر هذا الموقف، فذهب أبعد قليلاً في الموقف، وهو يعبر في ذلك عن اتجاهات شريحة من النخبة الثقافية، فقد قال: «عندما أنظر إلى مدينتي إسطنبول التي تصبح أكثر تعقيداً وعولمةً مع مضي الأعوام لتجذب المزيد من المهاجرين من بقاع آسيا وإفريقيا، فإنني لا أجد صعوبة في استخلاص أن هؤلاء الفقراء والعاطلين والذين لا حول لهم ولا قوة لا يمكن أن يبقوا خارج أوروبا لأجل غير مسمى».[19]

وقد عزز التقرير السنوي للمفوضية الأوروبية حول تركيا (تشرين الأول/ أكتوبر 2012) هواجس الأتراك من الموقف الأوروبي، الذي بدا أكثر تشدداً في مقاربته لما يجري في تركيا مقارنة بالأعوام السابقة. وعبر التقرير عن "قلق" معدّيه من أن تركيا أصبحت أقل اعتباراً أو "أهلية" في مسارها الأوروبي، وشهدت تراجعاً في مجال الحريات الإعلامية وقانون الإرهاب وقانون الانتخابات والمسألة الكردية والحريات الدينية.[20] ومع ذلك، فقد أشارت المفوضية إلى تحسن في الجوانب الإدارية والاقتصادية. وأوصت باستمرار التفاوض مع تركيا بشأن العضوية. فيما انتقدت تركيا التقرير، واعتبرته "غير متوازن".[21] وقد أعدت وزارة الشؤون الأوروبية تقرير تركيا الخاص بالتقدم في مجال الإصلاحات، وجاء رداً على التقرير الأوروبي المشار إليه، وصدر في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2012. وقد ذكر الوزير التركي للشؤون الأوروبية، إجمن باجيش، أن وزارته أعدّت التقرير المعاكس للتقرير الأوروبي بناء على توجيه من رئيس الوزراء أردوجان شخصياً.[22]

2. التفاعلات الاقتصادية

يركّز النقاش حول تغيير تركيا وجهتها من الغرب إلى الشرق، على البعد السياسي، وأما البُعدان الاقتصادي والتجاري فيبدوان أقل حضوراً. وفي الوقت الذي درج فيه كلام كثير عن تراجع حاصل أو محتمل في التفاعلات السياسية، فقد زادت التفاعلات الاقتصادية بين الطرفين، كما زاد حجم التبادل التجاري بين تركيا ومناطق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وبلدان أخرى في آسيا وإفريقيا. إلا أن الوزن النسبي للتفاعلات الاقتصادية مع دول أوروبا والولايات المتحدة لم يشهد

تحولات كبيرة، فقد بقيت دول أوروبا هي الأبرز في قائمة الـدول العشـر الأولى في التبادل التجاري،[23] فيما شغلت الولايات المتحـدة موقعـاً متقـدماً في قائمـة الـدول الشـريكة تجارياً لتركيا، كما سيتضح معنا لاحقاً.

ومن المهم التنبه إلى أن الاقتصاد التركي شهد تطورات كبـيرة في العقـد الأول من القرن الحادي والعشـرين، وقد بينت الإحصاءات أن حجم التجـارة الخارجيـة يتزايد بشكل غير مسـبوق،[24] بكيفيـة تشـير إلى تغيـيرات كبـيرة في الـوزن النسـبي للعامـل الاقتصـادي في السياسـة الخارجيـة، وكـذلك في طبيعـة التغيـير في اتجـاه التفـاعلات الاقتصـادية التركيـة وعمقهـا حـول العـالم.[25] والواقـع أن الانفتـاح الاقتصادي خارج الغرب يمثل التجلي الأبرز لتحولات السياسة الخارجيـة نفسـها وتطوراتها، وأن الكثير من "الفتوح" الاقتصـادية هـي وليـدة "فتـوح" سياسـية في الاعتبار الأول،[26] انظر الجدولين (1) و(2).

وقد زادت التفاعلات الاقتصادية بين تركيا والاتحـاد الأوروبي بشـكل كبير خلال الفترة ما بين عامي 2002 و2012. وكانـت قيمـة الصـادرات إلى الاتحاد الأوروبي 19.4 مليـار دولار عـام 2002، وبلغـت 47.9 مليـار دولار عام 2006، و63.3 مليار دولار عام 2008، وانخفضت إلى 52.7 مليار دولار عـام 2010، ثـم إلى 49.2 مليـار دولار حتـى آب/ أغسـطس 2011، ثـم انخفضت إلى 43.3 مليار دولار حسب معطيات شهر آب/ أغسطس 2012. وبلغ إجمالي الصادرات 36 مليـار دولار عـام 2002 ووصـل إلى 85.5 مليـار دولار عام 2006، وارتفـع إلى 132 مليـار دولار عـام 2008، وانخفـض إلى 113.9 مليـار دولار عـام 2010، ثـم ارتفـع إلى 128.7 مليـار دولار وفـق معطيات شهر آب/ أغسطس 2012، [27] انظر الجدول (3).

الجدول (1)

الصادرات التركية إلى الدول أو المنظمات الإقليمية (مليار دولار)

الدول/ المنظمات	السنوات							
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
دول الاتحاد الأوروبي	41.36	47.93	60.39	63.39	46.98	52.73	49.25	43.3
دول شمال إفريقيا	2.54	3.09	4.03	5.85	7.44	7.04	5.18	7.38
دول أمريكا الشمالية	5.27	5.43	4.54	4.80	3.56	4.24	4.46	4.55
دول أمريكا اللاتينية	0.27	0.34	0.51	0.90	0.67	1.23	1.81	1.22
دول الشـرق الأدنى والأوسط	10.18	11.31	15.08	25.43	19.18	23.31	24	48.1
دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة	0.82	1.18	1.32	3.26	4.32	2.41	1.34	0.78
رابطة الدول المستقلة	5.05	6.99	10.08	13.98	8.74	10.29	12.4	13.09
الجمهوريات التركية	1.4	1.98	2.87	3.74	3.39	3.92	4.8	5.2
الإجمالي	73.47	85.53	107.27	132.02	102.12	113.97	112.45	128.74

المصادر:

Turkish Statistical Institute, *Statistical Yearbook 2010*, p. *297*; Turkish Statistical Institute, *Statistical Yearbook 2009*, p. *289*.

قيم الصادرات لعامي 2011 و2012 وفق معطيات شهر آب/ أغسطس من العام المذكور، انظر:

Turkish Statistical Institute, *Foreign Trade Statistics 2012* (Ankara: Turkish Statistical Institute, September *2012*), Table 5.

الجدول (2)

الواردات التركية من الدول أو المنظمات الإقليمية (مليار دولار)

الدول/ المنظمات	السنوات							
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
دول الاتحاد الأوروبي	52.69	59.4	68.61	74.8	56.59	72.23	71.25	67.08
دول شمال إفريقيا	4.21	4.87	3.61	5.26	3.54	4.3	2.42	3.15
دول أمريكا الشمالية	5.82	6.93	9.03	13.4	9.51	13.23	13.41	10.21
دول أمريكا اللاتينية	1.74	2.13	2.67	3.26	2.26	2.94	4.29	3.32
دول الشرق الأدنى والأوسط	7.96	10.56	12.64	17.26	9.59	16.09	16.49	20.85
دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة	4.44	4.52	5.77	6.21	2.78	4	8.02	3.61
رابطة الدول المستقلة	17.25	23.37	31.26	42.61	26.04	30.59	25.31	26.2
الجمهوريات التركية	1.26	1.96	2.66	4.27	2.6	4.61	3.14	2.19
الإجمالي	116.77	139.57	170.06	201.96	140.92	185.53	196.79	187.35

المصادر:

Turkish Statistical Institute, *Statistical Yearbook 2010*, p. *298*; Turkish Statistical Institute, *Statistical Yearbook 2009*, p. *290*.

قيم الواردات لعامي 2011 و2012 وفق معطيات شهر آب/ أغسطس من العام المذكور، انظر:

Turkish Statistical Institute, *Foreign Trade Statistics 2012* (Ankara: Turkish Statistical Institute, September 2012), Table 5.

وتُظهر معطيات الجدول (1) أن نسبة الصادرات التركية إلى الاتحاد الأوروبي بلغت 43.8٪ من إجمالي الصادرات التركية وفق معطيات شهر آب/ أغسطس 2011. وانخفضت النسبة إلى 33.6٪ من إجمالي الصادرات وفق معطيات الشهر نفسه من عام 2012. وهذا يعني انخفاضاً في نسبة الصادرات التركية إلى الاتحاد الأوروبي بمقدار 12.1٪ من إجمالي الصادرات للفترة نفسها.[28] ولكن انخفاض النسبة من إجمالي الصادرات لا يعني انخفاض حجم الصادرات، وإنما هو نتيجة التغير النسبي في حجم التجارة الخارجية التركية الإجمالي وارتفاع حجم الصادرات إلى أطراف أخرى.

وشهدت الواردات التركية من الاتحاد الأوروبي نمواً كبيراً أيضاً، وكانت قيمة الواردات 24.5 مليار دولار عام 2002 وبلغت 59.4 مليار دولار عام 2006، وارتفعت إلى 74.8 مليار دولار عام 2008، ثم انخفضت إلى 72.2 مليار دولار عام 2010، وانخفضت بعد ذلك إلى 71.2 مليار دولار عام 2011 وعاودت الانخفاض إلى 67 مليار دولار وفق معطيات شهر آب/ أغسطس 2012.

وبلغ إجمالي الواردات 51.5 مليار دولار عام 2002 ووصل إلى 139.5 مليار دولار عام 2006، وارتفع إلى 201.9 مليار دولار عام 2008، ثم انخفض إلى 185.5 مليار دولار عام 2010، ثم عاود ارتفاعه إلى 196.7 مليار دولار عام 2011، ثم انخفض إلى 187.3 مليار دولار حتى شهر آب/ أغسطس 2012، انظر الجدول (3).

الجدول (3)

صادرات تركيا وارداتها مع الاتحاد الأوروبي

للفترة 2002 – 2012 (مليار دولار)

	الصادرات إلى		الواردات من	
	الاتحاد الأوروبي	إجمالي الصادرات	الاتحاد الأوروبي	إجمالي الواردات
2002	19.46	36.05	24.51	51.55
2003	25.89	47.25	33.49	69.34
2004	34.45	63.16	45.44	97.54
2005	41.36	73.47	52.69	116.74
2006	47.93	85.53	59.4	139.57
2007	60.39	107.27	68.61	170.06
2008	63.39	132.02	74.8	201.96
2009	46.98	102.12	56.59	140.92
2010	52.73	113.97	72.23	185.53
2011	49.25	112.45	71.25	196.79
2012	43.3	128.74	767.08	187.35

المصادر:

Turkish Statistical Institute, *Foreign Trade Statistics 2012* (Ankara: Turkish Statistical Institute, July 2012), Table 5; Turkish Statistical Institute, *Statistical Yearbook 2005* (Ankara: Turkish Statistical Institute, May 2010), 297- 298; Turkish Statistical Institute, *Statistical Yearbook 2009* (Ankara: Turkish Statistical Institute, May 2010), 289-290; Turkish Statistical Institute, *Statistical Yearbook 2005* (Ankara: Turkish Statistical Institute, May 2006), 289-291.

قيم الواردات لعامي 2011و2012 وفق معطيات شهر آب/ أغسطس من العام المذكور، انظر:

Turkish Statistical Institute, *Foreign Trade Statistics 2012* (Ankara: Turkish Statistical Institute, September 2012), Table 5.

وتظهر المعطيات السابقة أن نسبة الواردات التركية من الاتحاد الأوروبي بلغت 36.2٪ من إجمالي الواردات وفق معطيات شهر آب/ أغسطس 2011، وانخفضت النسبة إلى 35.8٪ من إجمالي الواردات وفق معطيات آب/ أغسطس 2012. وهذا يعني انخفاض نسبة الواردات التركية من الاتحاد الأوروبي بمقدار 0.4٪ من إجمالي الواردات خلال الفترة آب/ أغسطس 2011 – آب/ أغسطس 2012، وهي نسبة ضئيلة.

3. موقف أوروبا من العلاقات التركية-الأمريكية: لماذا نعم؟ ولماذا لا؟

ليست تركيا والولايات المتحدة دولتين أوروبيتين، ولكنهما قريبتان جداً من أوروبا وتحضران فيها –تقريباً– كأي دولة أوروبية. وتشكل العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الوازع الرئيسي تقريباً لتركيا تجاه أوروبا، ولعله العامل الأهم الذي يحفز أوروبا لإيلاء الملف التركي أهمية أكبر. وما دامت التفاعلات بين الطرفين وثيقة فمن المحتمل أن يهتم الأوروبيون بتحفيزهما على المزيد من التفاعل البيني (تركيا–الولايات المتحدة) أو في إطار حلف شمال الأطلسي "الناتو". وهذا ما قد يخفف من الاندفاع أو الإلحاح التركي (والضغط الأمريكي) تجاه أوروبا.

وإذ يريد الاتحاد الأوروبي إبعاد تركيا عنه، أو إشغالها بملفات ومسارات أخرى، فإنه بذلك يفتح الأمور على مستويين من التفاعل، سواء بدعم التوجه الذي تحدثنا عنه بهدف إيجاد المزيد من التقارب بين تركيا

والولايات المتحدة، أو –وهذا أمر قد يكون مفاجئاً– بالتحفظ عليه، ولكن ليس إلى درجة مناهضته. وهكذا يدور النقاش حول: ما الذي يدفع الاتحاد الأوروبي إلى قول "نعم" للعلاقات التركية–الأمريكية؟ وما الذي يدفعه إلى قول "لا"؟

لماذا "نعم"؟

تقع تركيا على تخوم أقاليم متوترة، وقد مثّلت "منطقة عازلة" بين الغرب والشرق، والأصح أنها كانت منطقة التقاء ومركزاً للقوة والقيمة في "النظام العالمي" خلال قرون عدة، وهو ما مثّلته مدينة إسطنبول. ولكن تركيا على أهميتها الاستراتيجية، تثير العديد من الهواجس والمخاوف، ليس بوصفها خصماً أو مصدراً مباشراً للتهديد، وإنما بطبيعتها الدولتية (غير المستقرة إثنياً)، وطبيعة علاقاتها مع دول الجوار والأقاليم المتاخمة مثل القفقاس والشرق الأوسط والبلقان، وأيضاً نزاعها مع اليونان وقبرص. وهذا لا يدفع أوروبا إلى إقامة الجدران مع تركيا، لأنها موجودة وبعضها موروث تاريخياً، وإنما لحثّها على تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة.

ويمكن تركيز الموقف في النقاط أو الاعتبارات الرئيسية التالية:

- إن العلاقات بين الدولتين ضرورة لأوروبا، خاصةً أن أوروبا لا تزال بحاجة إلى "الناتو" كمظلة أمنية واستراتيجية، على الرغم من إعلان سياسة أوروبية للأمن والدفاع.

- إن العلاقات بينهما تخفف من انـدفاع تركيـا نحـو عضـوية كاملـة في الاتحاد الأوروبي، وخاصةً مع وجود دول أوروبيـة أخـرى في حلـف "النــاتو" ليســت في الاتحــاد الأوروبي، ودول في الاتحــاد الأوروبي ليست في "الناتو".

- إن طبيعة الوضع المعقّد لتركيا، سواء علاقاتهـا المتـوترة مـع الجـوار، أو بنيتها الإثنية والدولتية والسياسـية، تجعلهـا غـير مسـتقرة و"مُفخخـة" بالعنف. وإن إبعادها عن أوروبا هـو أفضـل طريقـة لتجنيـب الأخـيرة توترات وصدامات لا مبرر لها.

- إن العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة أكثـر قابليـة للاسـتمرار لأن اشتراطاتها تتركز تقريباً في الجانب الأمني-الاستراتيجي.[29]

لماذا "لا"؟

لا تقتصــر العلاقـات بـين الولايـات المتحـدة وتركيـا عـلى الأبعـاد الإيجابية، بالنسبة إلى أوروبا، بل تنطوي على أبعاد سلبية تـؤثر في مصـالح الاتحـاد الأوروبي أيضـاً. وقـد أدت الضـغوط الأمريكيـة عـلى الاتحـاد الأوروبي، كما حدث في قمة كوبنهـاجن في كـانون الأول/ ديسـمبر 2002 من أجل الإسـراع في مسار العضوية، إلى آثار عكسية،[30] لأنهـا زادت مـن هواجسه تجاه تركيا.

وهكذا فإن مزيداً من التقارب بين تركيا والولايات المتحدة سوف تكون له تداعيات سلبية على العلاقات بين تركيا وأوروبا، الأمر الذي يقتضي -من منظور الاتحاد الأوروبي أو من منظور عدد من الدول الأوروبية الرئيسية- النظر في إبقاء أمل تركيا بخاتمة سعيدة لمسارها الأوروبي قائماً، أو على الأقل تعزيز تفاعلات بينية وثيقة معها، تشكل عنصر توازن نسبي أو عامل احتواء لأي تطورات مفاجئة في الموقف التركي، حتى لو كان ذلك مستبعداً في الظروف الراهنة.

ويمكن تركيز الموقف في النقاط أو الاعتبارات الرئيسية التالية:[31]

- تزيد ضغوط تركيا والولايات المتحدة على الاتحاد الأوروبي لضم تركيا إلى الاتحاد بغضّ النظر عن الاشتراطات الموضوعية المطلوبة والتحفظات المتعلقة بالهوية لدى الرأي العام في أوروبا.

- ينطوي الارتباط بين تركيا والولايات المتحدة على "أضرار" محتملة في مسارها الأوروبي،[32] بسبب شبهة "تحجيم" مصالح الاتحاد الأوروبي لمصلحة الولايات المتحدة، في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى-جنوب القفقاس.

- تعزز العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة سيطرة الأخيرة على قرارات حلف "الناتو"، خاصةً في القضايا المتعلقة بأوروبا والتهديدات

المحتملة على حدودها الجنوبية والشرقية. كما أن ذلك يعزز قدرة تركيا نفسها على مواجهة الضغوط الأوروبية تجاه أي نزاعات أو مصادر تهديد في جنوب أوروبا وشرقها.

- يمكن لهذه العلاقات أن تؤثر في سياسات الأمن الخاصة بالاتحاد الأوروبي.

- يخشى الاتحاد الأوروبي أن تصبح تركيا العضو المحتمل فيه دولة "أطلسية" أكثر منها "أوروبية".

- يؤدي الدعم الأمريكي لمطلب تركيا دوراً سلبياً لدى الأتراك أنفسهم بسبب تلكُّئهم في تلبية متطلبات الانضمام وشروطه المعلنة، ما دامت الولايات المتحدة قادرة -عندما يكون هناك أسباب حاسمة- على فرض عضوية تركيا على الاتحاد الأوروبي.

إن عدم اهتمام الولايات المتحدة بالمتطلبات العميقة والشروط الضرورية لانضمام تركيا إلى الاتحاد هو أمر يخفي -بالنسبة إلى الأوروبيين- تجاهلاً أمريكياً قصدياً لطبيعة الاتحاد، وعدم إعطائه الجدية والاعتبار الضروريين. وهنا يكمن التهديد الرئيسي لتماسك الاتحاد تجاه سعي الولايات المتحدة إلى الهيمنة عليه.

تركيا والولايات المتحدة الأمريكية

تتّسم العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة بأهمية استثنائية بالنسبة إلى تركيا، إذ مثّلت الولايات المتحدة بالنسبة إلى الدولة التركية الناشئة القوة الموازنة لمصدر التهديد الرئيسي الموروث من الفترة العثمانية وهو روسيا. وقد مثّلت تلك العلاقات "قضية مركزية" للسياسة التركية، فقد كانت الولايات المتحدة "قطب الرحى" في سياسات الأمن لتركيا،[33] ولم يطرأ على وضعها ووزنها النوعي تغيرات مفاهيمية وإدراكية رئيسية، إلا ما فرضته التغيرات العالمية وبيئة ما بعد الحرب الباردة، خاصةً ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001.

1. مسار العلاقات

تعود العلاقات بين الطرفين إلى الفترة العثمانية، حتى إن "الأتراك الشبان" تداولوا فكرة الانتداب الأمريكي على السلطنة بوصفه مساراً اضطرارياً وخلاصياً. وقد بلغ حماس البعض للولايات المتحدة ولمبادئ وودرو ويلسون الأربعة عشر أن أسسوا رابطة أو "اتحاد الويلسونيين" Wilsonian League وذلك قبل تفكك السلطنة. وكانت "لجنة هاربورد" Harbord Commission الأمريكية التي أرسلت في أيلول/ سبتمبر 1919 إلى السلطنة العثمانية في الأناضول، قد أوصت بالانتداب الأمريكي على البلاد.[34]

بدأت العلاقات منذئذ، وتعززت خلال سنوات عديدة، ولكنها تأطرت فعلياً مع بداية ما يعرف بالحرب الباردة، في ظل شعور الأتراك بأن الولايات المتحدة قوية بما يكفي ولديها الإرادة والمصلحة لأن تقيم علاقات تحالفية مع تركيا. هنا أصبح لدى تركيا عامل جذب للولايات المتحدة من أجل تحقيق علاقات سياسية واستراتيجية وأمنية.[35] وأصبحت العلاقات بين الطرفين قضية مركزية للسياسة التركية. وكانت الولايات المتحدة قطب الرحى في سياسات الأمن لتركيا،[36] ولم تطرأ عليها تغيرات جدية خلال عقود عديدة، إلا ما كان بسبب التغيرات العالمية، خاصةً في عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001.

وتواصلت خلال عقود عدة علاقات غير متكافئة، أمنية في المقام الأول؛ أعطت الأتراك نوعاً من الأمان النسبي تجاه طيف واسع من التحديات ومصادر التهديد الخارجية والداخلية. وهذا ما أغلق الباب أمام أي تغيير جدي في الإطار الإرشادي للسياسة الخارجية التركية التي اتسمت مع ذلك بالتردد والحذر.

وقد توصلت تركيا إلى تقييم حرج لعلاقاتها بالولايات المتحدة، التي بقيت محدودة وفي إطار ضيق،[37] ومحكومة بالرؤية والمصلحة الأمريكية أساساً، ولم تكن -بالنسبة إلى البعض- أكثر من "ناتج عرضي" لمخاوف أمريكية (وغربية) أكثر بروزاً تجاه روسيا والبلقان والقفقاس والشرق

الأوسط.[38] وعلى الرغم من السجال الذي حدث بين الطرفين والخلافات والفروق في المدارك والسياسات حول عدد من القضايا الإقليمية (والدولية)، فإن أياً من الطرفين لم يقر بحدوث أي تبديل أو تغيير جدي في أولوياته تجاه الآخر ولا في موقعه من سياساته واستراتيجياته.[39]

وفي ظل الحديث عن توتر وإجهاد في العلاقات عمل الطرفان على توقيع "وثيقة الرؤية الاستراتيجية" في تموز/ يوليو 2006، التي وصفها رجب طيب أردوجان بأنها: «ستؤمن لنا إطار العمل اللازم لتطوير الشراكة التركية-الأمريكية الاستراتيجية والمتينة. وهذه الوثيقة ثمرة علاقات وتضامن يمتدان على مدى ستين سنة. إن الولايات المتحدة الأمريكية حليف لنا وأحد شركائنا الرئيسيين في المسائل التي تطرحها السياسات الإقليمية والعالمية وشراكتنا استراتيجية. نحن نقدّر علاقتنا بالولايات المتحدة. وترتّب هذه العلاقة صوغ رؤية مشتركة ومصالح موحّدة وطويلة المدى».[40]

هكذا وبعد توتر نسبيّ في العلاقات بينهما قبيل الحرب الأمريكية في العراق عام 2003، ما لبثت أن برزت أشكال من التوافق بعيد المدى حول العراق، وحتى ما بدا أنها خلافات حول العلاقة مع إيران وسوريا و"حماس" وإسرائيل، فقد تمت فيما بعد مراجعات رؤيوية بعيدة المدى أعادت تكييف الأمور لمصلحة المسار التاريخي للتحالف بين البلدين.[41] وقد اتضح ذلك من اشتراك تركيا في مشروع "الدرع الصاروخية" وتوسطها بين الولايات

المتحدة وحركات "الإسلام السياسي" الصاعدة في المنطقة العربية والشـرق الأوسط. وهذا يعطي الثقـة بقابليتهـا للاسـتمرار ولـيس انقلابهـا أو تحولهـا الجذري -كما قد تشيع بعض الدراسات عن تأثير العامل الإسلامي والثقـافي في السياسة التركية- بكيفية تجعل العلاقات الثنائية نوعاً من شـراكة مؤسسـة على علاقات أكثر توازناً.

2. التفاعلات الاقتصادية

شهد البعد الاقتصادي في العلاقات التركيـة-الأمريكيـة تطـوراً نوعيـاً كبيراً، بالقياس إلى التواتر المنتظم أو المستقر للأبعاد الأمنية والعسكرية. وقـد جاء ذلك نتيجة إلحاح مستمر من قبل تركيا، بقصد توسيع قاعـدة العلاقـات من جهة، والمساعدة التقنية في القضايا غير العسكرية من جهة أخرى. وهكذا فقد زاد التبادل التجاري بـين الطـرفين خـلال الفـترة مـا بـين عـامي 1991 و1997 نحو 70٪.[42]

وزادت التفاعلات الاقتصادية بـين تركيـا والولايـات المتحـدة خـلال الفترة من عام 2002 إلى عام 2012، بشكل طفيف، وكانت قيمة الصـادرات إلى الولايات المتحدة 3.3 مليار دولار عـام 2002، وبلغـت خمسـة مليـارات دولار عـام 2006، وانخفضـت إلى 4.2 مليـار دولار عـام 2008، وإلى 3.7 مليـار دولار عـام 2010، ثـم انخفضـت إلى 3.6 مليـار دولار حتـى شـهر آب/ أغسطس 2012، [43] انظر الجدول (4).

وتُظهر الإحصاءات أن نسبة الصادرات التركية إلى الولايات المتحدة بلغت 3.2٪ من إجمالي الصادرات التركية وفق معطيات شهر آب/ أغسطس لعام 2011. ولكن نسبة الصادرات إلى الولايات المتحدة انخفضت إلى نسبة 3.1٪ من إجمالي الصادرات وفق معطيات آب/ أغسطس 2012. وهذا يعني انخفاضاً طفيفاً في نسبة الصادرات التركية إلى الولايات المتحدة بمقدار 0.1٪ من إجمالي الصادرات للفترة نفسها.[44] وتحيل النسبة المنخفضة إلى أن حجم الصادرات التركية إلى الولايات المتحدة وكذلك نسبتها من إجمالي الصادرات لم تشهد تطوراً كبيراً مقارنة بزيادة حجم الصادرات التركية حول العالم، مع أن الولايات المتحدة احتلّت المرتبة السابعة من بين الدول التي تصدر إليها تركيا لعام 2011. انظر الجدول (6). وانخفضت إلى المرتبة التاسعة من القائمة حتى شهر آب/ أغسطس 2012.[45]

وشهدت الواردات نمواً كبيراً أيضاً، وكانت قيمة الواردات من الولايات المتحدة ثلاثة مليارات دولار عام 2002 ووصلت إلى 6.2 مليار دولار عام 2006، وارتفعت الواردات إلى 11.9 مليار دولار عام 2008. وبلغت 12.3 مليار دولار عام 2010، وارتفعت إلى 12.83 مليار دولار عام 2011، ثم انخفضت إلى 9.82 مليار دولار حتى شهر آب/ أغسطس 2012، انظر الجدول (4).

الجدول (4)

صادرات تركيا وواردتها مع الولايات المتحدة

للفترة من عام 2002 إلى عام 2012 (مليار دولار)

السنة	الصادرات إلى الولايات المتحدة	إجمالي الصادرات	الواردات من الولايات المتحدة	إجمالي الواردات
2002	3.35	36.05	3.09	51.55
2003	3.75	47.25	3.49	69.34
2004	4.86	63.16	4.74	97.54
2005	4.91	73.47	5.37	116.74
2006	5.06	85.53	6.26	139.57
2007	4.17	107.27	8.16	170.06
2008	4.29	132.02	11.97	201.96
2009	3.24	102.12	8.57	140.92
2010	3.76	113.97	12.31	185.53
2011	3.63	112.45	12.83	196.79
2012	4.01	128.74	9.82	187.35

المصادر:

Turkish Statistical Institute, *Foreign Trade Statistical Yearbook 2010* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2010), 35-45; Turkish Statistical Institute, *Statistical Yearbook 1923-2008* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2008), 492-500.

قيم الواردات لعامي 2011 و2012 وفق معطيات شهر آب/ أغسطس من العام المذكور. المصدر:

Turkish Statistical Institute, *Foreign Trade Statistics 2012* (Ankara: Turkish Statistical Institute, September 2012), Table 5.

وتُظهر المعطيات السابقة أن نسبة الواردات التركية من الولايات المتحدة بلغت 6.5٪ من إجمالي الواردات التركية وفق معطيات شهر آب/ أغسطس 2011، وانخفضت النسبة إلى 5.2٪ من إجمالي الواردات وفق معطيات شهر آب/ أغسطس 2012. وهذا يعني حدوث ارتفاع في نسبة الواردات التركية من الولايات المتحدة بمقدار 1.3٪ للفترة آب/ أغسطس 2011 – آب/ أغسطس 2012. وتشغل الولايات المتحدة المرتبة الرابعة في قائمة الدول التي تستورد منها تركيا لعام 2011. [46]

3. موقف الولايات المتحدة من العلاقات التركية-الأوروبية: لماذا نعم؟ ولماذا لا؟

صحيح أن تركيا اتجهت نحو أوروبا منذ تأسيسها، إلا أن حلف "الناتو" كان هو الإطار المؤسسي المشترك بينهما بعد عضوية تركيا في الحلف في 18 شباط/ فبراير 1952 بجهود من قبل الولايات المتحدة، وأعقب ذلك دخول تركيا في عدد من المؤسسات الأوروبية. وهكذا فإن للعلاقات التركية-الأمريكية أسبقية "تنظيمية"، كما أن لها "مرجعية توجيهية" في قضايا الأمن والاستراتيجية وهي الأهم بالنسبة إلى تركيا.

وتشكل العلاقات بين تركيا وأوروبا واحدة من الإشكاليات التي تواجه مسار العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا. وتزيد ملامح تلك

الإشكالية مع تطور المسار الأوروبي في نهج سياسات أمنية واستراتيجية مختلفة أو منفصلة عن "الناتو"، ولكنها لا تتعارض معه؛ أي مسار لأوروبا من دون الولايات المتحدة، وأيضاً من دون تركيا. وهذا يزيد من "المعنى الأوروبي" لفكرة الأمن، ويقلل تلقائياً من "معناه" الأطلسي أو الأمريكي.

هنا يبدو موقف تركيا إشكالياً إلى حد كبير، وتتداخل أبعاده الأوروبية والأمريكية، بل إن إصرار الولايات المتحدة على عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي يفتح الأمور على مستويين من التفاعل، سواء التوجه إلى دعم مطلب تركيا بالعضوية الكاملة في الاتحاد، أو -وهذا أمر قد يكون مفاجئاً- بالتحفّظ على مسألة العضوية، أو ربما دعم -غير معلن- لصيغة متفق عليها بين الطرفين تكون بديلاً للعضوية. وهكذا يدور النقاش حول: ما الذي يدفع الولايات المتحدة إلى قول "نعم" للعلاقات التركية-الأوروبية ولعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي؟ وما الذي يدفعها إلى أن تقول "لا"؟

لماذا "نعم"؟

سبقت الإشارة إلى أهمية موقع تركيا بالنسبة إلى العلاقات بين الشرق والغرب، وهذا ما يعطيها ميزة نسبية أو تفضيلية في استراتيجيات الأمن الدولية، وخاصة الأمريكية-الأطلسية. وتنظر الولايات المتحدة إلى تركيا باعتبارها "الجناح الجنوبي الشرقي" وقاعدة متقدمة في سياساتها الأمنية تجاه الشرق الأوسط والقفقاس وروسيا وحوض البحر الأسود. وهكذا تشكّل

تركيا جزءاً من الاستراتيجية الأمنية والدفاعية تجاه عدد من المناطق والأقاليم ومنها أوروبا نفسها. وهذا يقتضي أن تدفع الولايات المتحدة بالعلاقات بين تركيا وأوروبا إلى أن تكون وثيقة وتكاملية ما أمكن، في الجانب الأمني على الأقل، وهو ما يتجلى في دعمها مطلب تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.[47]

ويمكن تركيز الموقف في النقاط أو الاعتبارات الرئيسية التالية:

- إيجاد مزيد من الانسجام بين البنية الأمنية لحلف الأطلسي والبنية الأمنية للاتحاد الأوروبي.[48]

- دعم توسيع الاتحاد الأوروبي ليتجاوز ثقل "أوروبا القديمة" إلى "أوروبا الحديثة" -بحسب تعبير وزير الدفاع الأمريكي الأسبق دونالد رامسفيلد- الأكثر قابلية للتأثير الأمريكي.[49]

- إن توسيع الاتحاد الأوروبي بضم دول مثل تركيا يجعله "أكثر تعدداً" من حيث البنية السياسية والثقافية ويجعله "أقل تماسكاً" أمام النفوذ الأمريكي، وخاصةً أن تركيا حليف وثيق للولايات المتحدة.

- احتواء المشروعات التي يمكن أن تذهب بتركيا إلى مسار آخر قد يكون بعيداً عن الغرب.

- التأكيد للعالم الإسلامي أن الولايات المتحدة لا تعادي الإسلام، وأن تركيا، البلد المسلم الديمقراطي العلماني والمتحالف مع الغرب، يمكن

أن تكـون "نموذجـاً" للـدول الأخـرى في الشـرق الأوسـط وآسـيا الوسطى- القفقاس.[50]

- يشكل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي عامل ضـبط لخطـوط الصـدع التاريخية بين الإسلام والغرب.

لماذا "لا"؟

من الملاحظ أن العوامل أو الأهداف السابق ذكرها، التي تدفع الولايـات المتحدة إلى دعم مطلب تركيا بشأن الانضـمام إلى الاتحـاد الأوروبي، لا تنطـوي على عنصـر يخصّ تركيا مباشـرةً، خاصـةً أن الولايـات المتحـدة لم تهـتم كثـيراً بطبيعة الحياة السياسية في تركيا فيما يخص الدمقرطـة وحقـوق الإنسـان، كـما لم تهتم كثيراً بمدى مطابقة تركيا لشـروط الانضمام إلى الاتحـاد الأوروبي، وذلـك من مبدأ أن المهم هو تحقيق هدف تركي كجزء من هدف أمريكي أوسع.

كما أن العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة لا تقتصـر على عوامـل التقارب أو التجاذب فقط، بل تنطوي على عوامل تنافر أيضـاً، يمكـن أن تؤثر سلبياً في المصالح الأمريكية في المنطقة وحول العالم. وهكذا، فإن ثمة هواجس لدى الولايات المتحدة من أن تكون للعلاقات الوثيقة بين تركيـا والاتحـاد الأوروبي تـداعيات سـلبية عـلى علاقاتهـا بتركيـا. الأمـر الـذي يقتضـي مـن منظـور الولايـات المتحـدة الإبقـاء عـلى "مسـافة" مـا بـين الطرفين، بحيث تبقى الولايات المتحدة هي عامل التوازن أو ضابط إيقاع تلك العلاقات صعوداً وهبوطاً.

ويمكن تركيز الموقف في النقاط أو الاعتبارات الرئيسية التالية:

- تُفَضِّل الولايات المتحدة أحياناً "أنقرة" وتتحفظ على "بروكسل".[51] وقد «رأت الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا عاملاً فاعلاً في التأثير في منطقة البلقان وشرق أوروبا والشرق الأوسط، عندما تتعارض سياستها مع سياسات بعض الدول الأوروبية».[52]

- توجِد الضغوط على الاتحاد الأوروبي ردود أفعال قد تعرقل انضمام تركيا إليه، وقد يؤدي ذلك إلى توتير العلاقة معه.[53] ولا يمكن المقارنة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

- قد تصبح تركيا عندئذٍ "أوروبية" أكثر منها "أطلسية"، وقد تلتزم بسياسات الاتحاد الأوروبي أكثر من التزامها بتحالفها مع الولايات المتحدة.

- من شأن العضوية أن تشجع نزوع تركيا على القيام بمقاربة خاصة بها للسياسة الإقليمية والدولية، وقد تزيد في تحفظاتها السابقة على السياسات الأمريكية في تلك الأقاليم.

- لا يمكن تجاهل التحفظات التاريخية لكل من اليونان وأرمينيا تجاه تركيا، ولا يمكن تجاهل تأثير اللوبيَّيْن اليوناني والأرمني في العلاقات التركية-الأمريكية.

- يمكن للولايات المتحدة أن تدفع نحو إبقاء تركيا في وضعية الانتظار، وهذا يضع تركيا تحت ضغط الحاجة إلى الولايات المتحدة، وأما إذا انضمت فقد تصبح تركيا أكثر تحرراً من أعباء التزامها مع الولايات المتحدة.

اتجاهات الأتراك حول الغرب

تُظهر استطلاعات الرأي اتجاهات الأتراك حول قضايا السياسة الخارجية، وتمثل نتائجها خلال فترة مديدة أحد عوامل "اليقين" أو "التصحيح" النسبي لأي استخلاصات وتعميمات محتملة بهذا الخصوص. وثمة اختلافات كبيرة أحياناً بين نتائج استطلاعات الرأي في تركيا، حتى لو جرت في فترات متقاربة، سواء أجريت الاستطلاعات من قبل مؤسسات تركية أم مؤسسات خارج تركيا.

فقد أظهرت نتائج استطلاع للرأي أجري في الفترة من 6 إلى 14 كانون الأول/ ديسمبر 2010 وصدرت نتائجه في بداية عام 2011 أن 65٪ من الأتراك يثمّنون عالياً تطور السياسة الخارجية التركية، و22٪ منهم يرون أن ثمة تطوراً ضعيفاً أو ضئيلاً. وأن 54٪ يهتمون بالسياسة الخارجية مقابل 46٪ لا يهتمون بها. ورأى 14٪ منهم أن القضية الأهم في السياسة الخارجية التركية هي العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، وأما القضايا الأخرى فهي العلاقات مع إسرائيل 7٪، ثم العلاقات مع

الولايات المتحدة 5٪، والمسألة القبرصية 4٪،[54] انظر الشكل (1). ورأى 12٪ منهم أن الولايات المتحدة تمثل مصدر تهديد رئيسياً لتركيا، وتأتي بعد "حزب العمال الكردستاني" 14٪، وبعدها إسرائيل 10٪،[55] انظر الشكل (2).

الشكل (1)

القضايا الرئيسية للسياسة الخارجية التركية

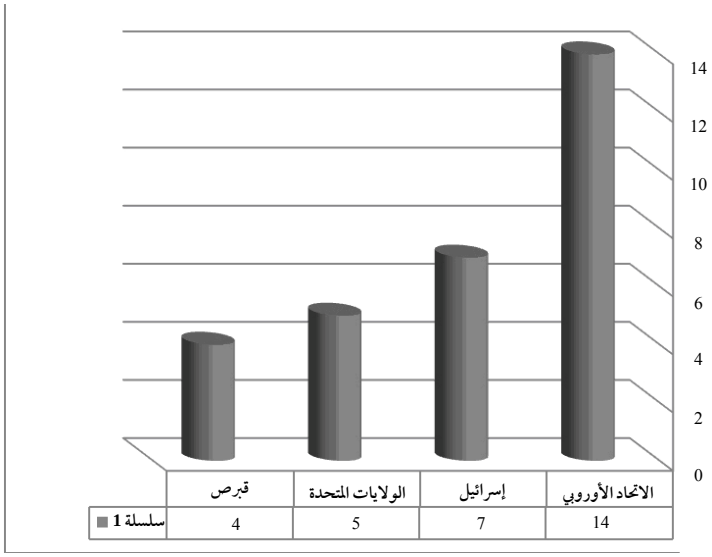

المصدر:

Mensur Akgün et al., *Foreign Policy Perceptions in Turkey* (Tesev: Foreign Policy Programme, 2011), 9.

الشكل (2)

مصادر التهديد الرئيسية لتركيا

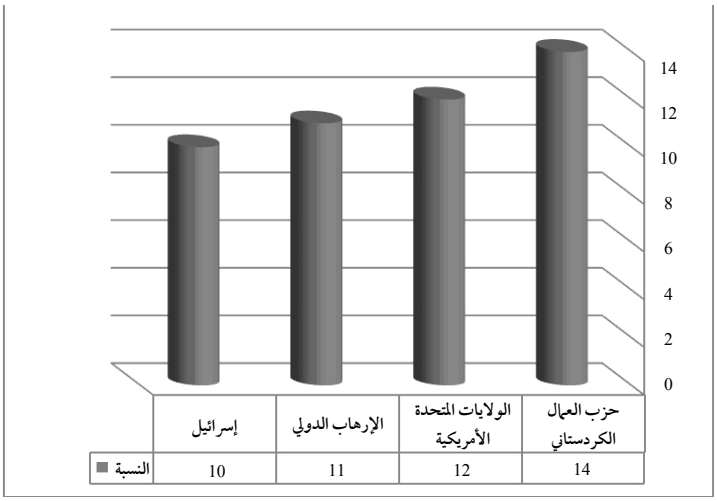

المصدر: Ibid., 10.

1. اتجاهات الأتراك حول الاتحاد الأوروبي

كانت نسبة الأتراك الذين ينظرون بإيجابية كبيرة إلى الاتحاد الأوروبي 22٪، فيما كانت نسبة من ينظرون إليه نظرة سلبية جداً 20٪ عام 2004، وهي نسب متقاربة إلى حد ما، ولكن الصورة تغيّرت بشدة حسب نتائج استطلاع أجري في الفترة من 12 إلى 30 نيسان/ إبريل 2010، فانخفضت نسبة من ينظرون بإيجابية كبيرة إلى 4٪ فيما ارتفعت نسبة من ينظرون إلى الاتحاد الأوروبي بسلبية كبيرة جداً إلى 45٪.[56]

وأظهرت نتائج استطلاع آخر أجري فيما بين 6 و14 كانون الأول/ ديسمبر 2010 أن 69٪ من الأتراك يؤيدون عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، ويرفضها 26٪، فيما لم يعبّر 5٪ عن الموافقة أو الرفض.[57] وهذا مؤشر إلى اضطراب فكرة العضوية لدى الأتراك، حيث اختلفت نسبة التأييد بين استطلاعين أجريا خلال ثمانية أشهر في عام 2010. ويبدو أن مواقف الأتراك تتجه أكثر نحو تفضيل العضوية في الاتحاد الأوروبي على عكس التوقعات بأن الأسلمة المتزايدة ربما تقلّل من نسبة المؤيدين، وهذا جزء من خيارات الأتراك واتجاهاتهم التي تتوافق أيضاً مع اتجاهات الكتلة الناخبة للتصويت لمصلحة "حزب العدالة والتنمية".

وأظهرت نتائج "مسح الاتجاهات عبر الأطلسي-" *Transatlantic Trends Survey*، الذي أجري في أوروبا والولايات المتحدة وروسيا وتركيا في الفترة من 2 إلى 27 حزيران/ يونيو 2012 بالتنسيق بين عدد من المنظمات والمؤسسات ومراكز البحث، أن 22٪ من الأتراك كانوا ينظرون بإيجابية إلى الاتحاد الأوروبي عام 2010، وأن النسبة ارتفعت إلى 25٪ عام 2011، ثم انخفضت إلى 24٪ عام 2012، في حين كانت نسبة من ينظرون إليه نظرة سلبية 35٪ عام 2011، وقد انخفضت هذه النسبة إلى 25٪ عام 2012، انظر الشكل (3). ويظهر من المعطيات المذكورة أن عام 2012 يشهد مواقف متقاربة من حيث النظرة الإيجابية والسلبية.

الشكل (3)

موقف الأتراك مع علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي

للفترة من عام 2010 إلى عام 2012

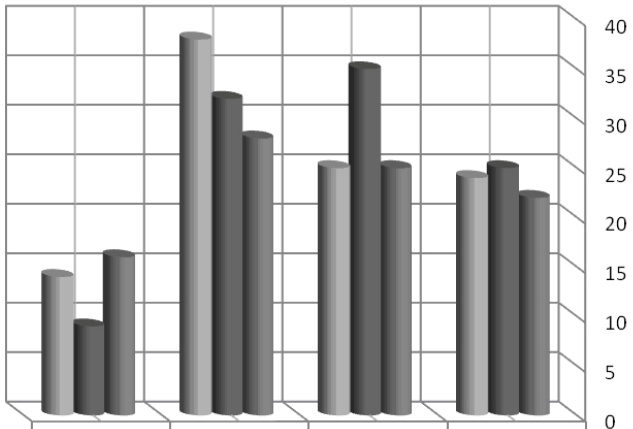

	إجابات مرفوضة	بين – بين	سيئة	جيدة
2010	16	28	25	22
2011	9	32	35	25
2012	14	38	25	24

المصدر:

German Marshall Fund of the United States et al., *Transatlantic Trends Survey 2012* (Washington: German Marshall Fund of the United States, 2012), 17.

وهذا يشجع على استنتاج أن اتجاهات الرأي العام تعاود النظر بإيجابية إلى الاتحاد الأوروبي بعد أن شهد تراجعاً نسبياً بين فترة وأخرى، مع ملاحظة أن نسبة من نظرتهم لا إيجابية ولا سلبية ارتفعت من 28٪ عام 2010 إلى 38٪

عام 2012. وهذه شـريحة كبيرة وذات تأثير ويمكن لمواقفها أن تؤدي إلى تغيّر كبير في المشهد، كما أن اتجاه تطورها زاد خلال الفترة المذكورة 10 درجات.[58]

الشكل (4)

موقف الأتراك من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

من عام 2010 إلى عام 2012

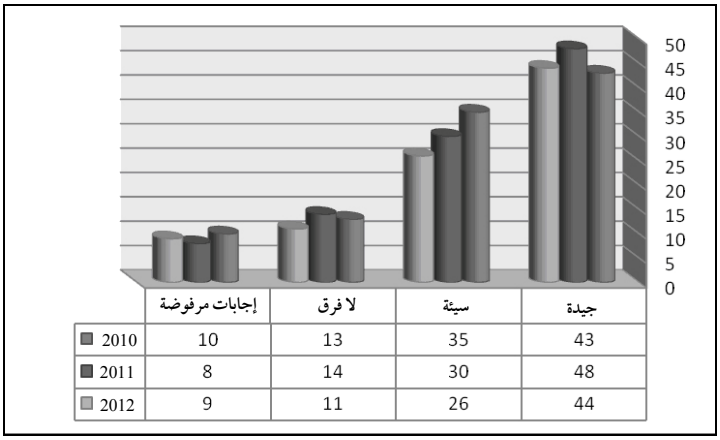

	إجابات مرفوضة	لا فرق	سيئة	جيدة
2010	10	13	35	43
2011	8	14	30	48
2012	9	11	26	44

المصدر: Ibid., 94

وقـد أظهـرت نتـائج "مسـح الاتجاهـات عـبر الأطلسيـ" *Transatlantic Trends Survey* أن نسـبة 43٪ مـن الأتـراك اعتـبروا في عام 2010 أن فكرة انضمام بلدهم إلى الاتحـاد الأوروبي جيـدة، وارتفعـت النسبة إلى 48٪ عام 2011 ثم انخفضت إلى 44٪ عام 2012. فـيما اعتبرهـا

35٪ منهم عام 2010 أنها فكرة سيئة، وانخفضت النسبة إلى 30٪ عام 2011 وإلى 26٪ عام 2012،[59] انظر الشكل (4). وهذا يعني أن اتجاهات المؤيدين المرتفعة تتفاوت بشكل نسبي، وهي إذ انخفضت 4 درجات بين عامي 2011 و2012 فإنها لا تزال مرتفعة. ويتعزز هذا بانخفاض متواتر تقريباً في نسبة الأتراك الذين يعدون الفكرة سلبية من 35٪ إلى 26٪ بين عامي 2010 و2012، بلغ 9 درجات.

2. اتجاهات الأتراك حول الولايات المتحدة الأمريكية

كانت نسبة الأتراك الذين ينظرون بإيجابية كبيرة إلى الولايات المتحدة 6٪، فيما كانت نسبة من ينظرون إليها نظرة سلبية جداً 45٪ عام 2004، وهذا يشير إلى فجوة كبيرة نسبياً. ولكن الصورة زادت سلبية حسب نتائج استطلاع أجري في الفترة من 12 إلى 30 نيسان/ إبريل 2010، بانخفاض نسبة من ينظرون بإيجابية إلى 2٪، وارتفاع نسبة من ينظرون إليها نظرة سلبية جداً إلى 59٪.[60]

وقد شهدت الأمور اختلافاً نسبياً في الموقف، إذ أظهر استطلاع للرأي بعد ثمانية أشهر أن 76٪ من الأتراك يعتبرون أن علاقات البلدين وديّة، ورأى 10٪ أنها غير وديّة، ورأى 10٪ أنها لا هذا ولا ذاك.[61] إلا أن 53٪ من الأتراك رأوا تطوراً إيجابياً للعلاقات في المستقبل، و24٪ توقّعوا أن تتطور العلاقات بشكل سلبي، ورأى 19٪ أنها لا هذا ولا ذاك.[62]

وأظهرت نتائج "مسح الاتجاهات عبر الأطلسي" *Transatlantic Trends Survey* أن 25٪ من الأتراك اعتبروا أن العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة جيدة عام 2010، وارتفعت النسبة إلى 27٪ عام 2011 ثم ارتفعت بشكل كبير إلى 40٪ عام 2012. فيما رأى 33٪ منهم عام 2010 أن العلاقات سيئة، وانخفضت النسبة بشكل كبير إلى 18٪ عام 2012. [63] وأما نسبة الأتراك الذين اعتبروا أن العلاقات لا جيدة ولا سيئة، فلم تشهد تغيرات كبيرة، إذ كانت النسبة 27٪ عام 2010 وأصبحت 28٪ في عامي 2011 و2012، انظر الشكل (5). وفي هذا تطور يدفع نحو مسار إيجابي لصورة الولايات المتحدة لدى الأتراك.

الشكل (5)

موقف الأتراك من العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة

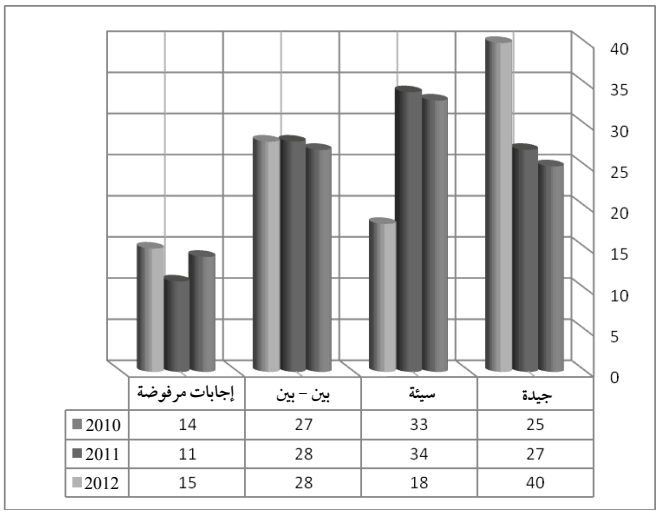

	إجابات مرفوضة	بين – بين	سيئة	جيدة
2010	14	27	33	25
2011	11	28	34	27
2012	15	28	18	40

المصدر: Ibid., 18

وقد أظهرت نتائج استطلاع رأي حول المسار المحتمل لتطور العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة أن 3٪ من الأتراك و19٪ من الأمريكيين في عام 2012 يرون أن العلاقات بين بلديهم هي إلى تحسن، فيما رأى 17٪ من الأتراك و31٪ من الأمريكيين أنها إلى تراجع، ورأى 26٪ من الأتراك و39٪ من الأمريكيين أنها ستبقى على حالها، فيما لم يقدم 54٪ من الأتراك و11٪ من الأمريكيين أي إجابة أو كانت إجاباتهم مرفوضة،[64] انظر الشكل (6).

الشكل (6)

استطلاع رأي حول المسار المحتمل لتطور العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة (عام 2012)

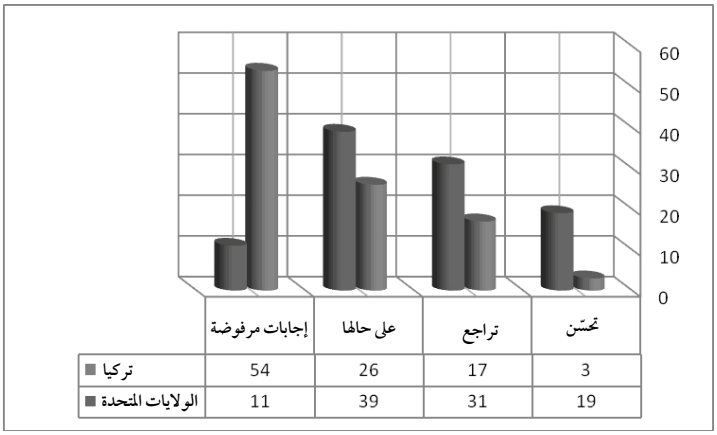

المصدر: Ibid., 67

وهنا يحتمل أن تطوُّر موقف الأتراك من الولايات المتحدة ناشئ عن دعم اتجاهات الرأي العام لسياسة حكومة "حزب العدالة والتنمية"، وثقتهم بتطورات العلاقات التركية-الأمريكية وليس بالولايات المتحدة ذاتها. ولكن لماذا تتضاءل توقعات الأتراك (مقارنة بالأمريكيين) بشأن المسار المستقبلي للعلاقات بين الطرفين؟

تركيا والفروق بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

أدركت السلطنة العثمانية أن فرنسا تختلف عن بريطانيا، وهاتان تختلفان عن ألمانيا.. إلخ. ومن ثم، فإن "أوروبا" لم تكن اسماً جامعاً بالنسبة إليها خلال فترات القوة، ولكنه أمسى كذلك خلال فترات الضعف والانكسار؛ لذا لم تستطع السلطنة أن تنفذ من الفجوات والفروق بينها (دول أوروبا) على الرغم من أنها موجودة، لأن الأوروبيين اتفقوا على أن يكون التعاطي مع تركيا العثمانية جماعياً خلال الفترة التي عُرفت بـ "المسألة الشرقية".

لقد تفاعلت تركيا مع الولايات المتحدة وأوروبا في فترة الحرب الباردة باعتبارهما "واحداً" أو "غرباً" بالمعنى الذي كان شائعاً، ولكن بعد التغيّرات الكونية، خاصةً تفكك المنظومة الاشتراكية، برزت تغيرات في الغرب نفسه وفي نظرة تركيا إليه، فالغرب الذي كان "مُوحداً" في فترة الحرب الباردة، مع استثناءات محددة، أصبح "متعدداً" بعدها، وبرز فيه

قطبان رئيسيان (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) لم يتمايـزا كثـيراً عـلى الصعيدين الأمني والاستراتيجي.

ثمة فروق جدية وقضايا إشكالية بين الاتحاد الأوروبي (أحياناً ما نقـول أوروبا) والولايات المتحدة، إلا أنها تبدو نسبية أو بسيطة من منظـور مراقـب خارجي بمستوى دولة مثل تركيا، التي تدرك أيضـاً أن التـداخل والتواشـج بينهما (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) أقوى بكثـير، وأن ثمـة حـدوداً للمفاضلة بينهما ولمحاولة استخدام أي منهما في مواجهة الآخـر. ومـع ذلـك فهي تجتهد في تَلَمُّس الفروق والمسافات بينهما، وقد رَاكَمَتْ خبرات ومدارك كثيرة خلال عقود، بل قرون من التفاعل معهما. وهنا يمكن تركيز الموقف في النقاط أو الاعتبارات الرئيسية التالية:

- تُكافح أوروبا لتكون قطبـاً متماسـكاً، وقـد حاولـت خـلال السـنوات الماضية -خاصةً خلال حرب العـراق- أن تقـول شـيئاً للعـالم، إلا أنهـا انقسمت على نفسها ولم تتمكن من المضـي قُدماً فيما حاولتـه أو أرادتـه، حتى أن الولايات المتحدة قَزَّمَتْهـا، ولم تـتردد في بيـان وزنهـا النسـبي في السياسات العالمية.

- تُواصِل أوروبا التمسك بكونها الأصل القديم للغرب وقد تـراهن عـلى أنها هي "مستقبله"، فيما تتجاوز الولايات المتحدة كـل ذلـك باعتبارهـا أوروبا هي "ماضي" الغرب وأنها هي "حاضـره" و"مستقبله" أيضاً.

- ثمة صعوبة أمام أوروبا لأن تكون ندّاً للولايات المتحدة، فقد تكون قطباً بكيفية ما، قريباً أو بعيداً، ولكنها لا تبدي نزوعاً كافياً للانفصال ولا مقاومة كافية للتبعية والاختراق الأمريكي.

إن الرهان على أوروبا مختلفة عن الولايات المتحدة هو أمر يكتسب قوة منطقية ويؤسس لمقاربة "تفاضلية" بينهما. ولكن هذه المقاربة–الرهان يعتمد على قوة تركيا نفسها وإرادتها لأن تكون طرفاً أو ذاتاً فاعلةً وليس مجرد لاعب صغير أو موضوع أو تابع للغرب. وهكذا، فإن وجود (وكذلك إدراك) المسافة بين أوروبا والولايات المتحدة، يشكّل شرطاً لازماً، ولكنه غير كافٍ لسياسات "الاختيار" التفاضلية، وكانت فاعلية تركيا تفاوتت بحسب طبيعة الأزمات القائمة، ودرجة قربها من أوروبا والولايات المتحدة، واختلاف مداركهما وأولوياتهما بشأنها؛ وأيضاً بحسب وضعية تركيا نفسها، من حيث القوة والتماسك السياسي والوضع الأمني.. إلخ.

لقد اقتصر الكلام حتى الآن على المسافة بين قطبَي الغرب الرئيسيين (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي)، وهناك أيضاً مسافات وفروق لا تقلّ أهمية بين تكوينات أوروبا نفسها، أي بين الاتحاد الأوروبي من جهة ودول أوروبا غير المنضمة إليه، وكذلك بين دول الاتحاد الأوروبي نفسه، فهي ليست سواء، وهناك فروق ومسافات بين استراتيجيتي الأمن الأطلسية والأوروبية. والحديث هنا عما يمكن لتركيا أن تتلمّسه وتستثمر فيه.

1. مقارنة التفاعلات بين تركيا والغرب

تتجلى الفروق في التفاعل بين تركيا وكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في طيف واسع نسبياً من المفردات التي تشكل العلاقات القائمة بينها، وحيث تركز الدراسة على قطاعات الاقتصاد والرأي العام والتسلح، فيما تتجاوز عن مفردات أخرى مثل العمالة والمهاجرين (أو الجاليات التركية) ومشروعات نقل الطاقة والموقف من روسيا وإيران، وهي مفردات نشطة في التفاعل بين تركيا والغرب، ولها حضور أو تأثير متفاوت في سياسة تركيا في "المفاضلة" بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

أ. التفاعلات الاقتصادية

ثمة اختلاف كبير في الوزن النسبي للعامل الاقتصادي في العلاقات بين تركيا وكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، إذ يمثل الاقتصاد عامل التفاعل الرئيسي مع الاتحاد الأوروبي فيما يتضاءل كثيراً في التفاعلات مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من التزايد النسبي في التفاعلات الاقتصادية مع الأخيرة، فإن الأمر لا يزال دون حدود الطموح التركي، وهذا لم يمنع الطرفين من إيلاء الاقتصاد المزيد من الاهتمام.

وقد مثلت الصادرات التركية إلى الولايات المتحدة 17.23٪ من إجمالي صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي لعام 2002 وبلغت 26.25٪ منها عام 2011. ومثلت الواردات التركية من الولايات المتحدة 12.63٪ من إجمالي وارداتها من الاتحاد الأوروبي لعام 2002 وبلغت 4.75٪ منها عام 2011، انظر الجدول (5).

الجدول (5)

مقارنة الصادرات والواردات بين تركيا وكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من عام 2002 إلى عام 2012 (مليار دولار)

	الصادرات إلى		الواردات من	
	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة
2002	19.46	3.35	24.51	3.09
2003	25.89	3.75	33.49	3.49
2004	34.45	4.86	45.44	4.74
2005	41.36	4.91	52.69	5.37
2006	47.93	5.06	59.4	6.26
2007	60.39	4.17	68.61	8.16
2008	63.39	4.29	74.8	11.97
2009	46.98	3.24	56.59	8.57
2010	52.73	3.76	72.23	12.31
2011	49.25	3.63	71.25	12.83
2012	43.3	4.01	767.08	9.82

المصدر: مستخلص من الجدولين (3) و(4).

الجدول (6)

الصادرات والواردات التركية حسب الدول العشـر الأولى

لعام 2011 (مليار دولار)

	الواردات			الصادرات		
	الدولة	القيمة	٪	الدولة	القيمة	٪
1	ألمانيا	13.79	9.8	ألمانيا	8.16	10.5
2	الصين	12.76	9.1	إيطاليا	5.06	6.5
3	روسيا	12.67	9	المملكة المتحدة	4.6	6.0
4	الولايات المتحدة	9.7	6.9	العراق	4.34	5.6
5	إيطاليا	8.15	5.8	فرنسا	4.07	5.3
6	إيران	7.54	5.4	روسيا	3.34	4.3
7	فرنسا	5.77	4.1	الولايات المتحدة	2.59	3.3
8	الهند	3.62	2.6	إسبانيا	2.36	3.1
9	إسبانيا	3.67	2.6	الإمارات العربية المتحدة	2.18	2.8
10	كوريا الجنوبية	3.62	2.6	إيران	2.03	2.6

المصدر:

Turkish Statistical Institute, *Foreign Trade Statistics 2011* (Ankara: Turkish Statistical Institute, July 2012), Table 5.

ملاحظة: تختلف قيم التبادل التجاري بين تركيا والولايات المتحدة لعام 2011 في هذا الجدول عـن القـيم الـواردة في الجـدولين (4) و(5)، بسـبب اقتصـار قـيم الجـدولين الأخـيرين عـلى المعطيـات حتـى شـهر آب/ أغسطس من العام المذكور.

واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الرابعة في قائمة الدول المصدرة إلى تركيا، فيما احتلت المرتبة السابعة في قائمة الدول المستوردة لعام 2011.[65] فيما تشغل دول أوروبية المواقع الأبرز في قائمة الدول المصدّرة إلى تركيا، انظر الجدول (6). ولا بد أن يتعزز موقع الدول الأوروبية في حال استثنينا قطاع الطاقة من قائمة المستوردات التركية، وهو القطاع الذي يجعل من روسيا وإيران والعراق تحتل مواقع متقدمة نسبياً في قائمة الدول التي تستورد منها تركيا.

وتعكس بيانات الاقتصاد التركي تطوراً في مؤشرات الاقتصاد الكلي وقيم التبادل التجاري، كما أن تركيا بقيت بعيدة نسبياً عن التأثيرات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية الأوروبية والعالمية. وقد أظهرت نتائج "مسح الاتجاهات عبر الأطلسي" *Transatlantic Trends Survey* عام 2012 موقف الأتراك من اليورو واستخدامه خارج منطقته، إذ اعتبر 23٪ منهم أن ذلك أمر جيد، فيما اعتبره 53٪ أمراً سيئاً.[66] وهذا من مؤشرات التراجع النسبي لمقام الاتحاد الأوروبي لدى الأتراك.

ب. اتجاهات الرأي

اختلفت نظرة الأتراك إلى أوروبا والولايات المتحدة، سواء ما تعلق منها باتجاهات السياسة ومدارك الناس حول وضعية تركيا في النظام العالمي وهذا يرتبط أكثر بأوروبا، أو ما تعلق بالمدارك حول مصادر التهديد وهذا يرتبط أكثر بالولايات المتحدة.

وقد أظهرت نتائج استطلاعات الرأي التي سبقت الإشارة إليها، ويبدو أننا نعيد ذكر بعض نتائجها بقصد المقارنة الأوليّة، أن 14٪ من الأتراك يعدون الاتحاد الأوروبي هو الأولوية الأولى في السياسة الخارجية التركية، فيما اعتبر 5٪ من الأتراك أن الأولوية هي للولايات المتحدة التي شغلت المرتبة الثالثة.[67] واعتبر 12٪ من الأتراك أن الولايات المتحدة تشكل مصدر تهديد رئيسياً لتركيا، ولكنها تأتي بعد "حزب العمال الكردستاني" 14٪.[68] إلا أن تطورات الأمور اليوم تعكس رؤى ومواقف مختلفة إلى حد كبير، تدل على تحسن في مدارك الأتراك تجاه الولايات المتحدة، مع أن ذلك قد لا يكون مستقراً، إلا أن مجرد حدوثه يتطلب الكثير من التدقيق.

وقد اعتبر 22٪ من الأتراك عام 2010 أن علاقة بلادهم مع الاتحاد الأوروبي جيدة، في حين اعتبرها 25٪ منهم أنها كذلك مع الولايات المتحدة،[69] وارتفعت النسبة عام 2012 إلى 24٪ تجاه الاتحاد الأوروبي و40٪ تجاه الولايات المتحدة. واعتبر 35٪ من الأتراك عام 2010 أن علاقة بلادهم مع الاتحاد الأوروبي سيئة، في حين اعتبرها 33٪ منهم أنها كذلك مع الولايات المتحدة، وانخفضت النسبة عام 2012 إلى 25٪ تجاه الاتحاد الأوروبي و18٪ تجاه الولايات المتحدة،[70] انظر الشكل (7).

هنا تبدو التغيرات كبيرة بالنسبة إلى كل حالة على حدة كما جاء في فقرات سابقة، ولكن التغير المفاجئ هو في اختلاف النسب وتغير المواقف تجاه الولايات المتحدة. وهكذا فإن 40٪ من الأتراك يرون أن العلاقة مع الولايات المتحدة إيجابية في مقابل 24٪ ممن يرونها كذلك تجاه الاتحاد

الأوروبي. وثمة ديناميات أخرى ذات دلالة، خاصة تجاه الشريحة من الرأي التي تعبر عن رؤية لا جيدة ولا سلبية، حيث مثّل هؤلاء 38٪ من الأتراك تجاه الاتحاد الأوروبي و28٪ منهم تجاه الولايات المتحدة. وهنا أيضاً حالة من غموض شديد دالة على احتمال تغيير الموقف، إلا أن الأرقام تعطي يقيناً أوضح بالنسبة إلى الولايات المتحدة مقارنة بالاتحاد الأوروبي.

الشكل (7)

مقارنة موقف الأتراك من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في الفترة من عام 2010 إلى عام 2012

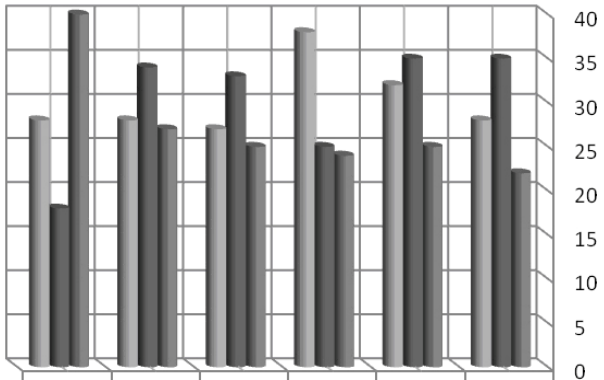

	الولايات المتحدة الأمريكية			الاتحاد الأوروبي		
	2012	2011	2010	2012	2011	2010
جيدة	40	27	25	24	25	22
سيئة	18	34	33	25	35	35
بين – بين	28	28	27	38	32	28

المصدر: German Marshall Fund of the United States et al., op. cit., 17-18

وتكشف نتائج استطلاعات الرأي -على اختلاف نسبها ونسبية نتائجها- تطوراً متعاكساً في رؤية الأتراك لكل من أوروبا أو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، من حيث المدارك السلبية والإيجابية، إذ تتراجع النظرة الإيجابية إلى الاتحاد الأوروبي وتزداد النظرة السلبية.[71] وأما صورة الولايات المتحدة فتشهد تطوراً معاكساً، إذ تتراجع المدارك السلبية تجاهها مقابل ارتفاع المدارك الإيجابية.

جـ. واردات السلاح

تمثّل واردات السلاح أحد مؤشرات التفاعل بين تركيا والغرب، كما يمثل اختلاف نسب تلك الواردات خلال عقد تقريباً طبيعة الاعتمادية التسليحية لدى تركيا من دون أن ينسحب ذلك على الاعتمادية الأمنية والاستراتيجية التي تكاد تتركز في الولايات المتحدة. وأما ما يتصل بأوروبا فيخص علاقات تركيا مع دول معينة مثل ألمانيا التي تأتي في المرتبة الثانية لمورّدي السلاح إلى تركيا وتأتي بعدها إسرائيل ثم المملكة المتحدة وبعدها فرنسا.

بلغت نسبة واردات السلاح التركية من الغرب (أوروبا والولايات المتحدة) 77.52٪ من إجمالي واردات السلاح للفترة من عام 2001 إلى عام 2011. وبلغت نسبة واردات السلاح من الولايات المتحدة 31.14٪ من إجمالي الواردات للفترة من عام 2001 إلى عام 2011، فيما بلغت نسبة الواردات من أوروبا 47.16٪ من إجمالي الواردات للفترة نفسها. وأما نسبة الواردات من إجمالي واردات السلاح من الغرب فتوزعت بين 40.17٪ من الولايات المتحدة و60.13٪ من أوروبا للفترة نفسها، انظر الجدول (7) والشكلين (8) و(9).

الجدول (7)

ترتيب دول أوروبا والولايات المتحدة في قائمة الدول العشر الأكثر تصديراً للسلاح إلى تركيا خلال الفترة من عام 2001 إلى عام 2011 (ملايين الدولارات)

	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	الإجمالي
1	الولايات المتحدة	149	464	252	127	308	5	25	50	10	134	622	2145
2	ألمانيا				21	602	330	404	287	172	53	74	1943
3	إسرائيل	46	94	48	10	3	6	99	97	320	78	34	834
4	كوريا الجنوبية				29	44	44	44	73	73	81	120	507
5	المملكة المتحدة	135	142	14	14	38	14	26	26	26	25		460
6	فرنسا	170	193	15				8	8	8			400
7	إيطاليا	15	15	15		35	30		30	5		48	193
8	إسبانيا		103	52									155
9	هولندا					27	13		13	13		31	97
10	السعودية											58	58
	الإجمالي	521	1017	395	200	1064	451	613	583	642	390	1010	6887

ملاحظة: تستند التقديرات بالدولار الأمريكي إلى سنة الأساس (2009).

المصدر:

Stockholm International Peace Research Institute, *SIPRI Arms Transfers Database*, as of February 14, 2012 at: http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_values.php

الشكل (8)

مقارنة واردات السلاح التركية من دول أوروبا والولايات المتحدة حسب إجمالي الواردات من الغرب خلال الفترة ما بين عامي (2001 و2011)

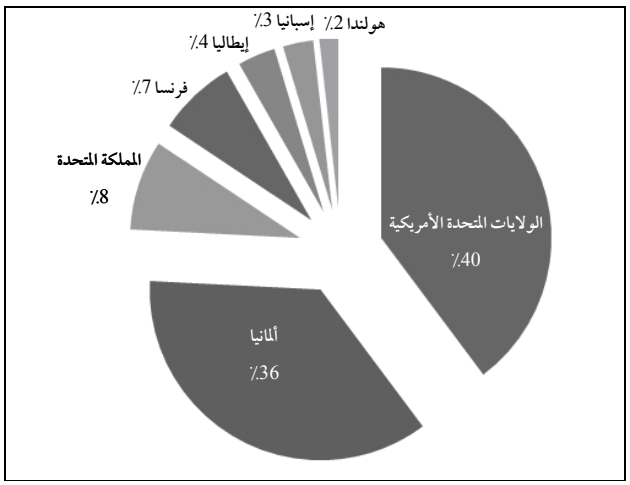

المصدر: مستخلص من معطيات الجدول (7).

قد لا تكون الواردات هي الجزء الأهم في التفاعلات الأمنية والاستراتيجية، فهناك القواعد العسكرية والالتزامات والعقيدة العسكرية. وإذا كان ثمة رؤية تفاضلية بين الولايات المتحدة وأوروبا فهي حتى الآن مقاربة على أسس فردية دولة – دولة أكثر منها على أسس أوروبية، أي أوروبا ككيان، ذلك أن الاتحاد الأوروبي إذ يقبل تركيا في البنية الأطلسية إلا أنه يبعدها في البنية الأمنية الخاصة به، كما سيتضح تالياً.

الشكل (9)

مقارنة واردات السلاح التركية من أوروبا والولايات المتحدة بإجمالي واردات السلاح في الفترة من عام 2001 إلى عام 2011 (ملايين الدولارات)

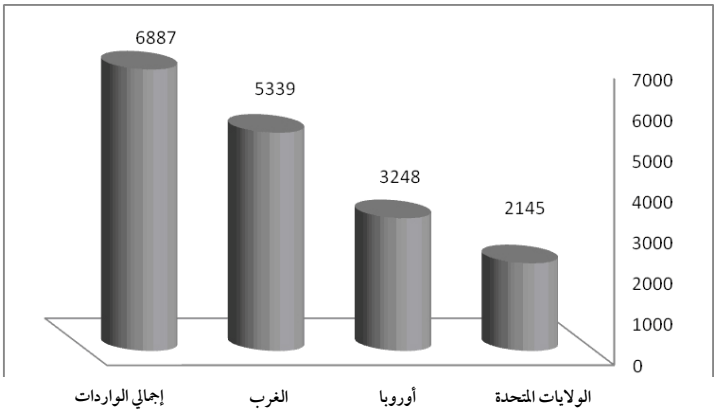

المصدر: مستخلص من المعطيات الواردة في: Stockholm International Peace Research Institute, op.cit.

2. تركيا بين استراتيجيتين: أطلسية وأوروبية

يتفاوت نجاح تركيا أو فشلها في تَلَمُّس المسافة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ولعل استمرارية التفاعلات بين الأطراف تعتمد أساساً على حلف "الناتو" بوصفه "الجاسر" الرئيسي للفجوات القائمة أو المحتملة، الذي يحتفظ -حتى الآن- بقدرة متميزة على ضبط التطورات والمنافسات بين أعضائه. وعلى الرغم من حدوث توترات عديدة في علاقات

تركيا مع الولايات المتحدة (وهي بالنسبة إلى الغرب بمنزلة قانون التحريك الأساسي في الفيزياء)، فإن علاقاتها ودورها في حلف "الناتو" لم يتأثرا.[72]

وقد ألقى وزير الدفاع التركي، حكمت سامي تورك، محاضرة في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية "CSIS" في واشنطن عام 1999. والتاريخ هنا يدل على أن الإشكالية قديمة نسبياً، حول تطور حلف "الناتو" في القرن الحادي والعشرين ودور تركيا. وكانت الفكرة الرئيسية لديه هي أن تركيا قدمت كل ما هو ممكن للحلف ولأمن أوروبا والولايات المتحدة، وأن تركيا ربما كانت "معصومة" من الخطأ والتردد بخصوص الحلف. واستغرب أن يتجه الاتحاد الأوروبي إلى صنع سياسة دفاعية مستبعداً تركيا.[73]

ويلاحظ الأتراك أن «العديد من الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي ما زالت تنظر إلى تركيا على أنها ليست شريكاً استراتيجياً، بل إنها مجرد مصدر للدعم الاستراتيجي من خلال القوى البشرية الرخيصة التي يمكن الاستفادة منها. وتُفَضِّل هذه الدول ألا تُتاح لتركيا فرصة التدخل في أوروبا، بل أن تشارك بشكل فاعل في العمليات التي يمكن أن تنفّذ في الشرق الأوسط، وأن تبقى في وضع غير محدد في هذه المنطقة».[74] كما أن «الاتحاد الأوروبي يحب الجندي التركي في أوقات الأزمات، ويحب الاقتصاد التركي في أوقات السلام، ولكنه لا يريد أتراك تركيا».[75]

يتركز المطلب التركي، بدعم نسبي من الولايات المتحدة، في أن يكون التوسيع السياسي والأمني لأوروبا متزامناً، وأن يضم تركيا أيضاً. وقد كتب داود أوجلو في كتابه **"العمق الاستراتيجي"** عام 2000 محذراً من أن التوسع "غير المنسجم" لحلف "الناتو" والاتحاد الأوروبي في أوروبا الشرقية والبلقان، يمكن أن يؤدي إلى ظهور أزمات جديدة في المنطقة.[76]

ويتعلق الأمر بتوسع الاتحاد الأوروبي مع بقاء تركيا خارجه، و«من المحتمل أن تتحول العناصر المهمة في توازنات العلاقات في القطعة الأوراسية إلى شكل من العلاقات التركية-الأمريكية والعلاقات التركية-الروسية والعلاقات الروسية-الأمريكية على هذا الخط. وبذلك ستكون تركيا الدولة الوحيدة من حلف شمال الأطلسي التي لم تدخل في حدود الاتحاد الأوروبي الشرقية، وتصبح ساحة تتداخل فيها العلاقات الأمريكية-الروسية والأوروبية».[77]

وبعد تسع سنوات، يؤكد أوجلو الموقف نفسه تقريباً، وهو أن تركيا تريد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لأنه مشروع اندماج وسلام واستقرار وتنمية، وأن السياسة الأوروبية للأمن والدفاع هي من متطلبات الاندماج الأوروبي، وهذا ما يعطي تلك السياسة جاذبية تجعل تركيا متمسّكة بمطلب العضوية الكاملة فيها. وحلف "الناتو" هو كما يقول أوجلو "بيتنا عبر الأطلسي"، وهو في صميم أمننا وأمن الحلفاء. وأن المنظّمتين متشابهتان، «ولا

نتوقع أن تتنافسا بين بعضهما بعضاً»، ولا يمكن أن نترك تلك الأسس المتفق عليها "تتفكك"، لما فيه مصلحة "الناتو" والاتحاد الأوروبي معاً.[78]

تثير تطورات الأمن الأوروبية قلق تركيا، وتبعدها خطوة أخرى عن أوروبا، أو هي بالأحرى تضع حواجز أو تبني جدراناً جديدة بين الطرفين، حتى إن اهتمام أوروبا بديناميات دفاعية بينية ومشتركة ربما يهدف إلى تركيز إمكاناتها في إطار الاتحاد فقط،[79] ومن دون القطع مع ديناميات التفاعل مع الولايات المتحدة وحلف "الناتو".[80]

وتتمسك تركيا بحلف "الناتو"، ولم تعترض على توسيعه، وتعد نجاحه في مهمات عديدة نوعاً من الضمان لأمنها، وتأكيداً لأهليته المتجددة وضرورته لأعضائه ولأوروبا في الوقت نفسه، إلا أن لديها مخاوف من أن يؤدي إقصاؤها من سياسات الأمن الأوروبية إلى "وضع حرج" قد يقلل من أهميتها وأهليتها في "الناتو" نفسه، ويسيء إلى مسارها الأوروبي أيضاً.

وقد عَبَّرَ داود أوجلو عن مقاربة اعتمدها عندما أصبح وزيراً للخارجية تتمثل في «تطوير دبلوماسية تهتم بالتوازنات بين عناصر المنافسة الداخلية في المحور الأطلسي، دون إحداث مواجهة مع أي مركز بسبب المنافسة السياسية والاقتصادية. ولن يؤثر دخول تركيا في معادلة المنافسة بين القوى السياسية والاستراتيجية الأطلسية في علاقاتها مع هذه الدول فحسب، بل سيؤثر أيضاً في علاقاتها مع الحوضين القريبين البري والبحري».[81] وقد عبر

أندريس فوج راسموسن، أمين عام حلف شمال الأطلسي، عن تفهمه لمخاوف تركيا، وقال إنه يتفق مع وجهة نظرها في ضرورة عدم الفصل بين الاستراتيجيتين الأوروبية والأطلسية.[82]

ويشكل الحدث السوري نقطة تقاطع جديدة في التفاعلات بين تركيا والغرب، إذ تشهد علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تنسيقاً نشِطاً تجاه الأزمة السورية، في الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية، إلا أن الأبعاد والتداعيات العسكرية المحتملة بين تركيا وسوريا، "تخص" حلف "الناتو"، الذي عبَّرَ مراراً عن أنه «لا ينوي التدخل في سوريا»، إلا أنه «يملك خططاً جاهزة للدفاع عن تركيا».[83]

"المفاضلة" بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

تتحدث نظرية السياسة الخارجية التركية عن اتجاهات أو أطُر رئيسية للتفاعل مع النظام العالمي تمثّلت خلال عقود عدة في أوروبا من خلال الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة من خلال حلف "الناتو"، ودول العالم الإسلامي من خلال "منظمة التعاون الإسلامي".[84] وهناك منظمات أخرى ليست منفصلة عما ذكرناه، وتبدو أدوات وسيطة وفرعية وتعويضية عن اختناقات تشهدها السياسة التركية هنا وهناك، مثل "منظمة التعاون الاقتصادي" في آسيا، و"منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود" و"مجموعة الثماني".

ويعدّ أحمد داود أوجلو تلك الأدوات-الخيارات جزءاً من استراتيجية تركية متكاملة، و«لكن إن أخذنا كل أداة على حدة، فلا بد أن نلاحظ فيها مشكلة معينة»،[85] كما أن نهج سياسة خارجية نشِطة ومتعددة الوجوه والأبعاد يتطلب الاعتماد على "مركزية قوية"، وإلا فإن الأمور ستتجه -ولو بعد حين- إلى بروز مخاطر كبيرة.[86]

1. أي قابلية لـ "المفاضلة"؟

يتطلب الحديث عن تجاذبات أو جدل العلاقة بين تركيا وكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، أن نتفحص ما ندعوه "قابلية" كل من الطرفين ليكون محل مفاضلة أمام تركيا مقابل الآخر، وكذلك إمكانية أن توظف تركيا الفروق القائمة أو المحتملة والقابلية المشار إليها في تحقيق أهدافها ومصالحها. ويدعو داود أوجلو تركيا «إلى أن تأخذ في الاعتبار التناقضات الدبلوماسية الموجودة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، والتي تنعكس على حلف شمال الأطلسي وعلى الاتحاد الأوروبي».[87] وهنا يمكن الحديث عن مستويين أو قابليتين رئيسيتين وثالثة "هجينة" أو "مركّبة".

أ. الولايات المتحدة الأمريكية

قابلية الولايات المتحدة لـ"إدراج" تركيا في السياق الغربي كطرف فاعل وليس كجناح أو تابع فقط، وهي قابلية أكثر وضوحاً مقارنة بالماضي

ومقارنة بأوروبا. وقد يكون لـذلك عوامـل تفسـره مثـل البعـد الجغـرافي، وتركيز المطالب التركية على المعطى الأمني والاستراتيجي، وليس الانخـراط الكلي في التجربة الأمريكية، ووجود اعتمادية كبيرة على الولايات المتحدة. كما أن الولايات المتحدة لم تركّز عـلى الفـروق الثقافيـة والاجتماعيـة بينهـا وبـين تركيا، فيما كان تركيزها على الجوانب الاستراتيجية، وهي جوانـب يمكـن أن تطوّرها تركيا في مسارها نحو أوروبا أو يتوصل الجانبـان إلى "تفاهمـات" في هذا الخصوص. وقد «استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية تركيا كأداة من أجل تحقيق مهمات عالمية وإقليمية من خلال حلف الأطلسي».[88]

ب. الاتحاد الأوروبي

قابلية الاتحاد الأوروبي لأن تكون تركيا منه وفيه؛ وهي قابلية متناقصـة، وقد تأسست في بعض جوانبها الواقعية على مسار محدد واشتراطات جعلـت من تركيا قريبة في بعض النـواحي المؤسسـاتية والتشـريعات وأنـماط البنـاء السياسـي والعلاقات الاقتصادية والترتيبات الأمنية، ولكنها لم تعطها أهليـة للاندراج الكامل فيه (الاتحاد الأوروبي) ولا حتى أن تكون جزءاً من هويتـه. وأقصـى ما يطرحه الأوروبيون هو شـراكة خاصة بين الجانبين.

جـ. حلف شمال الأطلسي

بين هذه وتلك، تبرز قابلية أخرى من النوع المركب أو الهجـين، وتنشـأ عن تلاقي القابليتين المذكورتين (الأوروبية والأمريكية)، بقـدر واضـح مـن

البراجماتية، وبالقدر نفسه من الحساسية لدى كل طرف تجاه الآخر، ولدى كليهما تجاه تركيا نفسها. وهذه الحساسية في السياسة والأمن قابلة للمراجعة لأن أساسها المكين هو المصلحة. وهذا يفسر كيف أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة "أهملا" تركيا عندما برزت لديهما أولويات أخرى.

يتعلق الأمر بحلف "الناتو"، حيث تكتسب تركيا وجهها الغربي الأكثر حضوراً وتأثيراً، فهنا يسقط جانب من التحفظات والاشتراطات انطلاقاً من قوامة الاعتبار الأمني والاستراتيجي. والواقع أن حلف "الناتو" يشكل نقطة التوازن الرئيسية في تفاعلات تركيا مع الطرفين الرئيسيين للغرب وهما أوروبا والولايات المتحدة. إلا أن للأمر مشكلاته أيضاً، فحلف "الناتو" ليس متماسكاً بالقدر المفترض، وثمة بين أطرافه فروق وأولويات، خاصة بين الولايات المتحدة وأوروبا أو بينه وبين عدد من الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا، ولكن بين عدد من الدول الأوروبية وتركيا خاصة. وقد أدركت تركيا -بقدر واضح من الإحباط- أن الحلف لا ينظر بعين واحدة إلى أطرافه، وأن أولوياته تتبع القوى المؤثرة فيه وليس القوى الملتزمة بميثاقه واستراتيجياته فقط.

كما أن توسع "الناتو" شرقاً يؤدي إلى تأثيرات وتداعيات كبيرة على وضعية تركيا في الحلف، كما في تفاعلاتها الأوروبية والأمريكية. ومن ثم «يجب على تركيا، في ظل الأوضاع الجديدة لحلف الناتو، أن تحدد أولوياتها

ومصالحها الاستراتيجية، وأن تعمل على إعداد نظرية سياسية عملية وتكوين خلفية عملية ونظرية من أجل أن تتعامل مع المتغيرات الديناميكية التي طرأت على وظائف هذا الحلف الاستراتيجي».[89]

2. سياسة تفاضلية

تعتمد فكرة "الاختيار" على إمكانية النظر في الديناميات السياسية والاستراتيجية للولايات المتحدة وأوروبا والوزن النوعي لكل منهما و"المفاضلة" وربما "الموازنة" بينهما. ويتعلق الأمر بوجود استعدادات في المدارك والرؤى السياسية من جهة، وإمكانات وموارد وقدرات تنفيذية من جهة أخرى لدى تركيا لأن تحدد الاتجاهات الرئيسية لسياستها تجاه أوروبا والولايات المتحدة. وقد برز نقاش كبير في الداخل بشأن ذلك، وعن الفروق التي يراها الأتراك في الطرفين، ومدى تلقيهم لسياساتهما وثقتهم بهما وبقدرتهم على الإفادة منهما.

لقد أخذ الأتراك تدريجياً بـ "المفاضلة" بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لا كطرفين منفصلين أو كتيارين متنافسين، وإنما كخيارين تختلف اشتراطاتهما بالنسبة إلى تركيا. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي كان حتى وقت قريب هو الاختيار والمسار الرئيسي لدى النخبة واتجاهات الرأي في تركيا،[90] فإن الميل إلى التركيز على الولايات المتحدة أمسى أكثر وضوحاً، خاصةً مع بروز حكومة "حزب العدالة والتنمية"، وهذا يعزز بل يتجاوز

الاتجاه الذي كان يعول على الولايات المتحدة كبديل محتمل يمكن اللجوء إليه في حال تأخر (أو فشل) الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وربما كعنصر مساعد لتحقيق ذلك. وقد انطوى الخيار الأمريكي على جاذبية نسبية لدى القوميين المتشددين والعسكر،[91] ومؤخراً الإسلاميين، وقد أصبح في مقدمة المشهد حسب ما أظهرت نتائج استطلاعات الرأي المذكورة آنفاً.

إن لدى الأتراك شعوراً بأنهم أمام "نقطة" أو "لحظة اختيار" بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ليس من باب أخذ طرف والتخلي عن الآخر، وإنما من باب "المفاضلة" أو "الموازنة" بين عوامل التقارب وعوامل التنافر بينها وبين كل منهما، الأمر الذي يعني أن الوزن النوعي لعلاقة تركيا مع كل طرف هو محل الجدل والنقاش، خاصةً أنهما طرفان على درجة من التداخل والتواشج، أكبر من الاختلاف والتنافر.

ويمكن لتركيا أن تؤسس علاقتها مع الغرب على مقاربة تاريخية تتمثل في "اللعب" على تناقضاته ومنافساته. يقول أوجلو «يجب ألا ننسى أن الدولة العثمانية خسرت مرونتها الدبلوماسية والاستراتيجية بسبب التحالفات الأوروبية التي ظهرت قبل الحرب العالمية الأولى»، وهذا يقتضي بالنسبة إلى السياسة الخارجية التركية «أن تحافظ على مرونتها الدبلوماسية بشكل مستمر، وأن تتابع باهتمام الأوضاع الدولية والإقليمية الناتجة عن المنافسة الأوروبية-الأمريكية، التي قد تترك أثرها في التوازنات القارية في

مناطق حوض الأطلسي. وتحمل مخططات الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في التوسع باتجاه أوروبا الشرقية والبلقان أهمية خاصة في هذا المجال».[92]

وقد توصل أوجلو إلى أن «لتركيا أن تتخطى وجودها خارج الاتحاد الأوروبي عن طريق تحملها مهام فعالة في السياسات التي يتم تطويرها تجاه المنطقة [أوروبا الشرقية وحوض البحر الأسود] في إطار حلف شمال الأطلسي، وعن طريق تخطيط تكتيكي يؤدي إلى انسجام هذه المهمة مع تعاونها الاقتصادي في حوض البحر الأسود».[93]

وعبر الروائي أورهان باموك، الحاصل على "جائزة نوبل للآداب"، عن قناعته بأن الحلم الأوروبي لدى تركيا ودول أخرى بدأ يتراجع ربما أمام بدائل ومسارات أخرى، قد تكون داخلية أو ذاتية أو قد تكون أمريكية، وقال: «عندما ينظر المرء من إسطنبول إلى المشهد الأوروبي، فإن أول ما يسترعي انتباهه ذلك الارتباك الكبير في مواجهة المشكلات الداخلية، فيما تبدو شعوب أوروبا أقل خبرة بكثير من الأمريكيين على صعيد التعايش مع الآخر المختلف في العقيدة أو اللون والهوية الثقافية، كما أن الأوروبيين لا يرحّبون بالأجانب، وهي مسألة من شأنها إضفاء المزيد من التعقيدات على مشكلاتهم الداخلية».[94]

بهذا، يمكن لتركيا أن تجري انسحاباً نسبياً أو تدريجياً من "المركزية الأوروبية" في سياستها إلى "مركزية أمريكية" أكثر قوة والتزاماً أمنياً، وأقل

تشدداً في الجوانب الثقافية والتاريخية. وقد تكون تركيا أمام سياسة مركبة تتمثّل في مواصلة سياسة الـ "بين – بين"، فيما تواصل سعيها إلى تكوين مركزية خاصة بها تتجلى في "العثمنة الجديدة" أو "الطورانية" أو "الدولة – المركز". وليس من المتصور أن تسلك تلك "المركزية" سياسات مناهضة للغرب، في الزمان العالمي والإقليمي والداخلي الراهن.

خاتمة

مثّل الغرب في مدارك تركيا وأولوياتها "الثابت" الوحيد تقريباً منذ تأسيس الجمهورية وحتى اليوم. ولعل العقبات أو الـ"عقد" المتأتية عن تفاعلاتها مع الغرب، هي نفسها التي شكّلت بواعث الاهتمام بالعمق الاستراتيجي، ولكن ليس لمواجهة الغرب أو حتى لمجرد إشاحة النظر عنه، فهناك حيث الاتجاه الجديد "عقد" أخرى أكثر تأزماً واستغلاقاً، وهي موزعة –وإن لم يكن بشكل متساوٍ– مع جوار تركيا ومحيطها الإقليمي (والقاري، بتعبير وزير الخارجية أحمد داود أوجلو) في شرق المتوسط والشرق الأوسط وآسيا الوسطى–جنوب القفقاس وحوض البحر الأسود وأوروبا الشرقية والبلقان.

وقد توصل أوجلو بعد عقد تقريباً من سياسات "العمق الاستراتيجي" إلى أن «تركيا أخذت مكانها في المعسكر الغربي».[95] وهذا يمثل –من منظور البعض– نوعاً من التطورات "النكوصية" وارتداداً عملياً عن نظريات

"العمق الاستراتيجي" و"تصفير المشكلات"، أو هو نوع من التعديل عليها بكيفية تعزز التزامات تركيا مع الغرب، أو هو نوع من البراجماتية السياسية التي تحاول الإمساك -ما أمكن- بمتغيرات اللحظة الإقليمية والدولية، والوقوف إلى "الجانب الصحيح" من المواجهة على الصعيد العالمي، بصرف النظر عن الاعتبارات الأيديولوجية.

تدرك تركيا أن فيما وراء التضاد المحتمل أو التفاضل الظاهر أو البسيط بين الولايات المتحدة وأوروبا توجد مصادر انتماء مشترك، وهناك تشارك عميق ليس من السهل تجاوزه أو تجاهله، وليس من الحكمة تسطيحه أو التقليل من أهميته، وهو لا يخدم توقع الصدام أو قيام قطيعة وانفصال بينهما، مثلما أنه يصعب على تركيا الفصل الجدّي بينهما.

ثمة تجاذبات عديدة بين تركيا من جهة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، ولكن لا يمكن الجزم بأن أحد الطرفين سيشكّل بديلاً تاماً بمفرده. والأرجح أنهما، على الرغم من المنافسات بينهما وبرغم بروز تفضيلات متفاوتة ومتناقضة لدى الأتراك بشأنهما، سيواصلان كونهما خياراً تفاضلياً متلازماً بالنسبة إلى السياسة الخارجية التركية.

الهوامش

1. المقصود بـ "الغرب" هنا أوروبا والولايات المتحدة، ولا يُراد منها التعبير عن متضمنات الغرب بالمعنى الاصطلاحي والأيديولوجي الشائع.

2. انظر: مقاربة ثقافية-تاريخية لمفهومي "أوروبا" و"الغرب" في: محمد أركون، **الإسلام، أوروبا، الغرب: رهانات المعنى وإرادات الهيمنة**، ترجمة هاشم صالح (بيروت: دار الساقي، 1995)، ص31-35.

3. انظر:

Ingar Karlsson, *Turkey in Europe But of Europe?* (Istanbul: Turkish Economic and Social Studies Foundation, 2009)

4. انظر:

Dimitar Bechev (ed.), *What does Turkey Think?* (London: The European Council on Foreign Relations, 2011)

5. أحمد داود أوجلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي، مراجعة: بشير نافع وبرهان كوروجلو (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010)، ص244.

6. المرجع السابق، ص243.

7. محمد علي بيراند، "الوجه الآخر لداود أوجلو"، ترجمة نسرين ناضر، **النهار** (بيروت: 25 كانون الثاني/ يناير 2010).

8. انظر مثلاً:

Sean Kay, "NATO's Missile Defense – Realigning Collective Defense for the 21st Century," *Perceptions: The Turkish Journal of International Affairs* Vol. XVII, No. 1 (Spring 2012): 37-54; Gülnur Aybet, "The

Evolution of NATO's Three Phases and Turkey's Transatlantic Relationship," *Perceptions: The Turkish Journal of International Affairs* Vol. XVII, No. 1 (Spring 2012): 19-36.

9. انظر مثلاً:

Cihan Tugal, "NATO's Islamists Hegemony and Americanization in Turkey," *New Left Review* No. 44, (March-April, 2007): 5-34; Hakan Yavuz, "Is There a Turkish Islam? The Emergence of Convergence and Consensus," *Journal of Muslim Minority Affairs* Vol. 24, No. 2 (2004): 213- 232.

10. أحمد داود أوجلو، مرجع سابق، ص605 وما بعدها.

11. المرجع السابق، ص585. وانظر تساؤلات إطارية ونقدية حول تجاذبات الموقف بين تركيا والاتحاد الأوروبي في:

Judy Batt et al., *Partners and Neighbours: A CFSP for a Wider Europe* (Paris: Institute for Security Studies, 2003), 84.

12. انظر وقارن:

Alexander Murinson, "The Strategic Depth Doctrine of Turkish Foreign Policy," *Middle Eastern Studies* Vol. 42, No. 6 (2006): 945 – 964.

13. هناك تركيز متزايد على العوامل الثقافية ونظم القيم في مسألتي العضوية والسياسة الخارجية. انظر مثلاً:

Álvaro de Vasconcelos (ed.), *A Strategy for EU Foreign Policy* (Paris: Institute for Security Studies, 2010).

14. Cihan Tugal, op. cit., 5-34.

15. انظر بشكل عام:

Meltem Muftuler-Bac (eds), *Turkey-European Union Relations: Dilemmas, Opportunities, and Constraints* (Lanham: Lexington Books, 2008).

16. انظر:

Ali Bulac, "The Idea of the 'Turkey model'," *Today's Zaman* (March 11, 2011).

17. انظر:

Ambassador: EU has lost leverage on Turkey," *Today's Zaman* (June 20, 2011).

18. انظر:

"Small countries join EU, big countries bargain," *Hurriyet Daily News* (August 12, 2012).

19. انظر:

Orhan Pamuk, "The Fading Dream of Europe," *The New York Review of Books* (New York: February 10, 2011).

20. انظر:

European Commission, *Turkey Progress Report 2012*, Communication From the Commission to the European Parliament and the Council, Enlargement Strategy and main Challenge 2012-2013 (Brussels, October 10, 2012).

21. تصـريحات إيجمـن بـاجيش، وزيـر شـؤون الاتحـاد الأوروبي، كبـير المفاوضـين في الحكومة التركية، **وكالة أنباء الأناضول** (10 تشـرين الأول/ أكتـوبر 2012)، انظـر: http://www.aa.com.tr/ar/s/89553

22. «تركيا تصدر تقريرها حول تطبيق المعايير الأوروبيـة»، **وكالـة أنبـاء الأناضـول** (31 كانون الأول/ ديسمبر 2012)، في: http://www.aa.com.tr/ar/news/117009

وقد ذكرت مقدمة التقرير الذي جـاء في 270 صـفحة، أن «حكومتنـا التـي تواصـل عملية الإصلاحات برغم التعطيلات السياسية، أصبحت الحكومة الأكثـر إصـلاحاً

في أوروبا.. في وقت تتخبط فيه دول الاتحاد الأوروبي في الأزمة، تمر بلادنا بفترة تعد الأكثر ديمقراطية وازدهاراً وشفافية في تاريخها». ويعدد التقرير الإصلاحات التي طبقتها الحكومات التركية في مختلف المجالات من أجل أن تصبح تركيا "أكثر تطابقاً" مع المعايير الأوروبية. انظر النص الكامل للتقرير في:

www.abgs.gov.tr/files/IlerlemeRaporlari/2012/turkiye_tarafindan_hazirlanan_2012_yili_ir_31_12_2012.pdf

23. انظر:

Turkish Statistical Institute, *Foreign Trade Statistics 2012* (Ankara: Turkish Statistical Institute, July 2012), Table 5.

24. انظر:

Turkish Statistical Institute, *Foreign Trade Statistics 2012* (Ankara: Turkish Statistical Institute, July 2012); Turkish Statistical Institute, *Statistical Yearbook 2010* (Ankara: Turkish Statistical Institute, April 2011).

25. انظر:

Mehmet Babacan, "Whither an Axis Shift: A Perspective from Turkey's Foreign Trade," *Insight* Turkey Vol. 13, No. 1 (2011): 129-157

26. انظر وقارن:

Altay Atli, "Businessmen as Diplomats: The Role of Business Associations in Turkey's Foreign Economic Policy," *Insight Turkey* Vol.3, No.1 (2011): 109-128.

27. انظر:

Turkish Statistical Institute, *Foreign Trade Statistics 2012* (Ankara: Turkish Statistical Institute, September 2012), Table 5; Turkish Statistical Institute, *Foreign Trade Statistics 2012* (Ankara: Turkish Statistical Institute, July 2012), Table 5; Turkish Statistical Institute,

Statistical Yearbook 2005 (Ankara: Turkish Statistical Institute, May 2010), 297- 298; Turkish Statistical Institute, *Statistical Yearbook 2009* (Ankara: Turkish Statistical Institute, May 2010), 289-290; Turkish Statistical Institute, *Statistical Yearbook 2005* (Ankara: Turkish Statistical Institute, May 2006), 289-291.

28. انظر:

Turkish Statistical Institute, *Foreign Trade Statistics 2012* (Ankara: Turkish Statistical Institute, September 2012), Table 5.

29. انظر:

Stephen Larrabee, *Troubled Partnership U.S.-Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change* (Santa Monica: RAND, 2010).

30. انظر:

Ziya Önis and Suhnaz Yilmaz, "The Turkey-EU-US Triangle in Perspective: Transformation or Continuity?" *Middle East Journal* Vol. 59, No. 2 (Spring 2005): 265-284

31. انظر وقارن:

Graham Fuller, "Turkey's Strategic Model: Myths and Realities," *The Washington Quarterly* No. 27 (Summer 2004): 58-59.

32. انظر:

Christos Kassimeris, "Turkey's Foreign Policy Options: Europe, the USA or Central Asia?" *Contemporary Politics* Vol. 16, No. 3 (September 2010): 329.

33. تعتمد تركيا عسكرياً وأمنياً على الولايات المتحدة، فهي المصدر الرئيسي لمتطلباتها الأمنية والدفاعية، انظر: Stephen Larrabee, op. cit., 4.

34. انظر:

Erik J. Zurcher, *Turkey: A Modern History* (London: I.B. Tauris, 2004), 146.

35. Ibid., 208

36. انظر مثلاً: Stephen Larrabee, op. cit., 4

37. أحمد داود أوجلو، مرجع سابق، ص263.

38. انظر:

Stephen Larrabee & Ian O. Lesser, *Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty* (Santa Monica: Rand, Center for Middle East Public Policy, 2003), 165.

39. انظر وقارن:

Şaban Kardas, "Turkish-American Relations in the 2000s: Revisiting the Basic Parameters of Partnership?" *Perceptions: The Turkish Journal of International Affairs* Vol. XVI, No. 3 (Autumn 2011): 25-52.

40. رجب طيب أردوجان، حوار، صحيفة **الحياة** (لندن: 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2006).

41. انظر وقارن: Şaban Kardas, op. cit., 25-52

42. انظر:

Akyuz, Abdullah, "U.S-Turkish Economic Relations at the Outset of the 21st Century," *Insight Turkey* Vol. 2, No. 4 (2000).

43. انظر:

Turkish Statistical Institute, *Foreign Trade Statistics 2012* (Ankara: Turkish Statistical Institute, July 2012), Table 5; Turkish Statistical Institute, *Foreign Trade Statistics 2012* (Ankara: Turkish Statistical

Institute, September 2012), Table 5;Turkish Statistical Institute, *Statistical Yearbook 2005* (Ankara: Turkish Statistical Institute, May 2010), 297-298; Turkish Statistical Institute, *Statistical Yearbook 2009* (Ankara: Turkish Statistical Institute, May 2010), 289-290; Turkish Statistical Institute, *Statistical Yearbook 2005* (Ankara: Turkish Statistical Institute, May 2006), 289-291.

44. انظر:

Turkish Statistical Institute, *Foreign Trade Statistics 2012* (Ankara: Turkish Statistical Institute, September 2012), Table 5.

45. Ibid., Table 6.

46. Ibid.

47. انظر:

Stephen Larrabee, "American Perspectives on Turkey and Turkish-EU Relations," in Heinz Kramar et al., *Turkey and European Union, Working Paper Series* (Washington: The American Institute for Contemporary German Studies, 2004), 22.

48. Ibid., 22.

49. Graham Fuller, op. cit., 59.

50. انظر:

Stephen Larrabee, "American Perspectives on Turkey and Turkish-EU Relations," op. cit., 23.

51. Ibid., 27

52. أحمد داود أوجلو، مرجع سابق، ص263.

53. انظر:

Stephen Larrabee, "American Perspectives on Turkey and Turkish-EU Relations," op. cit., 27.

54. انظر:

Mensur Akgün et al., *Foreign Policy Perceptions in Turkey* (Tesev: Foreign Policy Programme, 2011), 9.

55. Ibid., 10.

56. انظر:

Pew Research Center, *Turks Downbeat about Their Institutions, September 2010* (Washington: Pew Research Center, 2010).

57. Mensur Akgün et al., op. cit., 14.

58. انظر:

German Marshall Fund of the United States et al., *Transatlantic Trends Survey 2012*, (Washington: German Marshall Fund of the United States, 2012), 17.

59. Ibid., 94.

60. Pew Research Center, op. cit., 8.

61. Mensur Akgün et al., op. cit., 21.

62. Ibid.

63. Ibid., 18.

64. Ibid., 67.

65. انظر:

Turkish Statistical Institute, *Foreign Trade Statistics 2011*, op. cit., Table 5.

66. German Marshall Fund of the United States et al., op. cit., 95.

67. Mensur Akgün et al., op. cit., 91.

68. Ibid., 10.

69. Ibid.

70. German Marshall Fund of the United States et al., op. cit., 17-18.

71. انظر وقارن:

Soli Özel, "Turkey and the European Sclerosis," *Paper Series* (Washington: German Marshal Fund of the United States, September 2012).

72. يطرح الأتراك أسئلة عديدة حول طبيعة الالتزامات المتبادلة بينهم وبين "الناتو"، انظر مثلاً:

Tarık Oğuzlu, "Turkey's Eroding Commitment to NATO: From Identity to Interests," *The Washington Quarterly* Vol. 35, NO. 3 (Summer 2012): 153-164.

73. انظر:

Hikmet Sami Turk, "NATO's Evolution in the 21st Century and Turkey," (Washington: Center for Strategic & International Studies, April 26, 1999).

74. أحمد داود أوجلو، مرجع سابق، ص265.

75. انظر:

W. Robert Pearson, "Turkey and NATO: New Images and Old Questions," in Frances G. Burwell, (ed.), *The Evolution of US–Turkish Relations in International Context: Colloquium Report* (Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 2008), 61.

76. أحمد داود أوجلو، مرجع سابق، ص264.

77. المرجع السابق، ص264.

78. انظر وجهة النظر التركية تجاه استراتيجية الأمن والدفاع الأوروبية ومقارنتها بحلف "الناتو" في مقال وزير الخارجية أحمد داود أوجلو:

Ahmet Davutoglu, "Bridging an Unnecessary Divide: NATO and EU," *Issues* (Paris: The EU Institute for Security Studies, October 2009): 5.

وانظر رؤية أحمد داود أوجلو نفسه لتحولات حلف "الناتو" وموقع تركيا، في:

Ahmet Davutoglu, "Transformation of NATO and Turkey's Position," *Perceptions The Turkish Journal of International Affairs* Vol. XVII, No. 1 (Spring 2012): 7-17.

وانظر رؤية أندريس فوج راسموسن، الأمين العام لحلف "الناتو"، للموضوع نفسه في:

Anders Fogh Rasmussen, "NATO and Turkey–Meeting the Challenge of Change," *Perceptions: The Turkish Journal of International Affairs* Vol. XVII, No. 1 (Spring 2012): 3-5.

79. انظر مثلاً:

Münevver Cebeci, "NATO-EU Cooperation and Turkey," *Turkish Policy Quarterly* Vol. 10, No.3 (2011): 93-103.

80. انظر مثلاً:

Patryk Pawlak (ed.), *The EU-US Security and Justice Agenda in Action* (Paris: Institute for Security Studies European Union, 2011).

81. أحمد داود أوجلو، مرجع سابق، ص237.

82. انظر حوار أندريس فوج راسموسن، الأمين العام لحلف "الناتو"، مع جريدة **"تودايز زمان"** التركية في: *Today's Zaman* (February 5, 2010).

83. (*AFP*, *Reuters*, and *UPI* (October 9, 2012.

وانظر البعد الدولي للموقف التركي من الأزمة السورية في:

Aqeel Mahfudh, *Syria and Turkey: A Turning Point or a Historical Bet?* (Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, 2012), 29-32.

84. أحمد داود أوجلو، مرجع سابق، ص249.

85. المرجع السابق، ص250.

86. انظر وقارن:

Ziya Önis, "Multiple Faces of the 'new' Turkish Foreign Policy: Underlying Dynamics and a Critique," *Insight Turkey* Vol. 13, No. 1 (2011): 47-65.

87. أحمد داود أوجلو، مرجع سابق، ص250.

88. المرجع السابق، ص263.

89. المرجع السابق، ص252-253.

90. انظر مثلاً: Graham Fuller, op. cit., 60

91. انظر وقارن:

Soli Ozel, "It Truly is a Long and Winding Road: The Saga of EU-Turkey Relations," in Heinz Kramar et al., op. cit., 6.

92. أحمد داود أوجلو، مرجع سابق، ص237.

93. المرجع السابق، ص240.

94. Orhan Pamuk, op. cit.

95. *Today's Zaman* (October 5, 2011).

نبذة عن المؤلف

عقيل سعيد محفوض: حاصل على شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، من كلية الاقتصاد في جامعة حلب في سوريا عام 2006.

يعمل باحثاً في "المركز السوري لدراسات الرأي العام" منذ عام 2010، وكان قد عمل مديراً للتعاون الدولي في وزارة التعليم العالي في سوريا خلال الفترة 2007–2009، كما عمل في إدارة العلاقات الدولية بوزارة السياحة في سوريا في الفترة 2002– 2003، وتفرغ للبحث العلمي لمصلحة وزارة التعليم العالي في الفترة 2003– 2006.

صدر له العديد من الكتب منها: **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)؛ و**سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)؛ و**السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية–التغيير** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012). كما صدر له العديد من الدراسات، عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، منها: «العلاقات السورية–التركية: التحولات والرهانات» (2011)؛ و«تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟» (2012)؛ و«سورية وتركيا: نقطة تحول أم رهان تاريخي؟» (2012)؛ و«الحدث السوري: مقاربة تفكيكية» (2012)؛ و«العرب في تركيا: محور تواصل أم تأزيم؟»، في كتاب: **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل (2012)**.

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1.	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2.	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3.	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4.	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5.	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6.	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية-التركية
7.	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8.	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9.	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
10.	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
11.	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 – 1996
12.	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

13. ماجد كيَّالي — المشروع «الشرق أوسطي»: أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
14. حسين عبدالله — النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق
15. مفيد الزيدي — بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16. عبدالمنعم السيد علي — دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في الدول العربية
17. ممدوح محمود مصطفى — مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18. محمد مطر — الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19. أمين محمود عطايا — الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20. سالم توفيق النجفي — الأمن الغذائي العربي: المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21. إبراهيم سليمان المهنا — مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
22. عماد قدورة — نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23. جلال عبدالله معوض — العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
24. عادل عوض، وسامي عوض — البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم: برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
25. محمد عبدالقادر محمد — استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
26. ظاهر محمد صكر الحسناوي — الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني: من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

27. صالح محمود القاسم — الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 – 1989
28. فايز سارة — الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29. عدنان محمد هياجنة — دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30. جلال الدين عزالدين علي — الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31. سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي — الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32. هيل عجمي جميل — الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
33. كمال محمد الأسطل — نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34. عصام فاهم العامري — خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
35. علي محمود العائدي — الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36. مصطفى حسين المتوكل — محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
37. أحمد محمد الرشيدي — التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38. إبراهيم خالد عبدالكريم — الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39. جمال عبدالكريم الشلبي — التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40. أحمد سليم البرصان — إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

41. حسن بكر أحمد — العلاقات العربية – التركية بين الحاضر والمستقبل
42. عبدالقادر محمد فهمي — دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43. عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي — العلاقات الخليجية – التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44. إبراهيم سليمان مهنا — التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45. محمد صالح العجيلي — دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
46. موسى السيد علي — القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47. سمير أحمد الزبن — النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
48. الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم — التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
49. باسيل يوسف باسيل — سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
50. عبدالرزاق فريد المالكي — ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته – مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
51. شذا جمال خطيب — الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
52. عبداللطيف محمود محمد — موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي – الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
53. جورج شكري كتن — العلاقات الروسية–العربية في القرن العشرين وآفاقها
54. علي أحمد فياض — مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
55. مصطفى عبدالواحد الولي — أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
56. خيرالدين نصر عبدالرحمن — آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
57. عبدالله يوسف سهر محمد — مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

58. علي أسعد وطفة — واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
59. هيثم أحمد مزاحم — حزب العمل الإسرائيلي 1968 – 1999
60. منقذ محمد داغر — علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)
61. رضا عبدالجبار الشمري — البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
62. خليل إسماعيل الحديثي — الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
63. علي سيد فؤاد النقر — السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
64. خالد محمد الجمعة — آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
65. عبدالخالق عبدالله — المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
66. إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي — التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
67. الطاهرة السيد محمد حمية — سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
68. عصام سليمان الموسى — تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
69. علي أسعد وطفة — التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
70. أسامة عبدالمجيد العاني — المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

71. حمد علي السليطي — التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية
72. سرمد كوكب الجميل — المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة
73. أحمد سليم البرصان — عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته
74. محمد عبدالمعطي الجاويش — الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
75. مازن خليل غرايبة — المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية
76. تركي راجي الحمود — التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)
77. أبوبكر سلطان أحمد — التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة
78. سلمان قادم آدم فضل — حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا – الصحراء الغربية – جنوب السودان
79. ناظم عبدالواحد الجاسور — ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية
80. فيصل محمد خير الزراد — الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي
81. جاسم يونس الحريري — دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون
82. علي محمود الفكيكي — الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة

83.	عبدالمنعم السيد علي	العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84.	إبراهيم مصحب الدليمي	المخدرات والأمن القومي العربي (دراسة من منظار سوسيولوجي)
85.	سيار كوكب الجميل	المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86.	منار محمد الرشواني	سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87.	محمد علي داهش	اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88.	محمد حسن محمد	الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي
89.	رضوان السيد	مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
90.	هوشيار معروف	التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91.	محمد الدعمي	الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية - الإسلامية لمعطيات العولمة
92.	أحمد مصطفى جابر	اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
93.	هاني أحمد أبوقديس	استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94.	محمد هشام خواجكية وأحمد حسين الرفاعي	القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
95.	ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم	العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
96.	مصطفى عبدالعزيز مرسي	الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

97.	علي مجيد الحمادي	الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل
98.	آرشاك بولاديان	مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية
99.	خليل إبراهيم الطيار	الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا
100.	جهاد حرب عودة	المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية
101.	محمد علي داهش ورواء زكي يونس	اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل
102.	عبدالله المجيدل	حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سوريا
103.	حسام الدين ربيع الإمام	البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط
104.	شريف طلعت السعيد	مسار التجربة الحزبية في مصر (1974 – 1995)
105.	علي عباس مراد	مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح
106.	عمار جفال	التنافس التركي – الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز
107.	فتحي درويش عشيبة	الثقافة الإسلامية للطفل والعولمة
108.	عدي قصير	حماية حقوق المساهمين الأفراد في سوق أبوظبي للأوراق المالية
109.	عمر أحمد علي	جدار الفصل في فلسطين: فكرته ومراحله – آثاره – وضعه القانوني
110.	محمد خليل الموسى	التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي
111.	محمد فايز فرحات	مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة

112. صفات أمين سلامة — أسلحة حروب المستقبل بين الخيال والواقع
113. وليد كاصد الزيدي — الفرانكفونية في المنطقة العربية: الواقع والآفاق المستقبلية
114. محمد عبدالباسط الشمنقي ومحمد حاجي — استشراف أولي لآثار تطبيق بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ على تطور السوق العالمية للنفط
115. محمد المختار ولد السعد — عوائق الإبداع في الثقافة العربية بين الموروث الآسر وتحديات العولمة
116. ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان — العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية
117. إبراهيم فريد عاكوم — إدارة الحكم والعولمة: وجهة نظر اقتصادية
118. نوزاد عبدالرحمن الهيتي — المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظرة تحليلية
119. إبراهيم عبدالكريم — حزب كديما وحكومته الائتلافية: دراسة حالة في الخريطة السياسية الإسرائيلية وانعكاساتها
120. لقمان عمر النعيمي — تركيا والاتحاد الأوربي: دراسة لمسيرة الانضمام
121. محمد بن مبارك العريمي — الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي
122. ماجد كيالي — مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته وإشكالاته
123. حسن الحاج علي أحمد — خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة
124. سعد غالب ياسين — نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي
125. عادل ماجد — مسؤولية الدول عن الإساءة للأديان والرموز الدينية
126. سهيلة عبد الأنيس محمد — العلاقات الإيرانية – الأوربية: الأبعاد وملفات الخلاف

127. ثامر كامل محمد — الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي
128. فاطمة حافظ — تمكين المرأة الخليجية: جدل الداخل والخارج
129. مصطفى علوي سيف — استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي
130. محمد بوبوش — قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي: وجهة نظر مغربية
131. راشد بشير إبراهيم — التحقيق الجنائي في جرائم تقنية المعلومات: دراسة تطبيقية على إمارة أبوظبي
132. سامي الخزندار — تطور علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيئتين الإقليمية والدولية
133. محمد عبدالحميد داود — الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للموارد المائية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
134. عبدالله عبدالكريم عبدالله — تسوية نزاعات الاستثمار الأجنبي: دراسة في اتفاقية واشنطن لتسوية نزاعات الاستثمار ونطاق أعمالها
135. أحمد محمود الأسطل — تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال قياسات الرأي العام: مسح لأساليب الممارسة وللرأي العام
136. محسن محمد صالح — النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي
137. رضوان زيادة — الإسلام السياسي في سوريا
138. رضا عبدالسلام علي — اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية: دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية
139. عبدالوهاب الأفندي — أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة

140. حسين عبد المطلب الأسرج — دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية
141. خالد حامد شنيكات — عمليات حفظ السلام: دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية
142. محمد يونس — تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في حماية البيئة
143. عبد العالي حور — حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية
144. مسعود ضاهر — المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة
145. شيرين أحمد شريف — القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة اقتصادية تحليلية
146. شريف شعبان مبروك — صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية
147. عبدالجليل زيد المرهون — أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي
148. صباح نعوش — منطقة التجارة الحرة الخليجية - الأوربية
149. محمد المختار ولد السعد ومحمد عبدالحي — تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق – الوقائع – آفاق المستقبل
150. محمد سيف حيدر — اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: البحث عن الاندماج
151. بشارة خضر — عملية الاندماج الأوربي: النشأة – العقبات – التحديات المستقبلية
152. محمد صفوت الزيات — القرصنة في القرن الإفريقي: تنامي التهديدات وحدود المواجهات
153. محمد عبدالرحمن العسومي — التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة

154. فواز جرجس — أوباما والشرق الأوسط: مقاربة بين الخطاب والسياسات
155. طه حميد حسن العنبكي — العراق بين اللامركزية الإدارية والفيدرالية
156. جاسم حسين علي — مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى
157. محمد شوقي عبد العال — فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية
158. إبراهيم علي المنصوري — تقييم الرعاية النفسية للأحداث الجانحين في دولة الإمارات العربية المتحدة
159. سيرجي شاشكوف — العلاقات الروسية – الإيرانية: إلى أين؟
160. أحمد مبارك سالم — الشرطة المجتمعية في إطار استراتيجية خليجية موحدة
161. عبدالجليل زيد المرهون — السياسة الروسية تجاه الخليج العربي
162. حمدي عبدالرحمن حسن — الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد في أفريقيا
163. نوزاد عبدالرحمن الهيتي — الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية: الجمعيات النسائية الخليجية نموذجاً
164. عمار محمد سلو العبادي — محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية
165. عبداللطيف محمد الشامسي — صناعة التعليم: نحو بناء مجتمع الاقتصاد المعرفي في الإمارات
166. شريف شعبان مبروك — السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا
167. محمد مصطفى الخياط — هيكلية قوانين الطاقة المتجددة
168. الشفيع عمر حسنين — الصحافة الإلكترونية: المفهوم والخصائص والانعكاسات

169. سيد أحمد قوجيلي تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي
170. عطا محمد زهرة يهودية إسرائيل: رؤية مستقبلية
171. وليد بن نايف السديري العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي
172. خالد حامد شنيكات المنظمات غير الحكومية والسياسة العالمية: دراسة في الأبعاد التمويلية
173. عمار محمد سلو العبادي تقنيات استكشاف النفط والغاز وعوائدها الاقتصادية في منطقة الخليج العربي
174. باسم برقاوي ضمان الجودة في التعليم العالي: حالة دولة الإمارات العربية المتحدة
175. صباح نعوش التنمية التكنولوجية الخليجية
176. مريم سلطان لوتاه أمن الخليج: التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية
177. عقيل سعيد محفوض تركيا والغرب: المفاضلة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

قواعـد النشـر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشـره، أو قدم للنشـر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعيّـن ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعـة (A4)، بـما في ذلـك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية في نسخة ورقيـة واحـدة أو عبر البريد الإلكتروني.
6. يرفق الباحث بياناً مـوجزاً بسـيرته العلميـة، وعنوانـه بالتفصـيل، ورقمـي الهـاتف والفاكس (إن وجد)، وعنوان بريده الإلكتروني.
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علميـة (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث.
9. توضع الجداول والرسـوم البيانيـة في مـتن البحـث حسـب السـياق، ويـتم تحديـد مصادرها أسفلها.
10. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث، وتعديل المصـطلحات بالشـكل الـذي لا يخـل بمحتوى البحث أو مضمونه.

11. يراعى عند كتابة الهوامش توافر البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه: الكتب: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة. الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، **اسم الدورية**، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

12. يقدم المركز لمؤلف البحث المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 5000 دولار أمريكي و10 نسخ من البحث كإهداء عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير **دراسات استراتيجية**.

2. يتم إخطار الباحث بما يفيد وصول بحثه خلال أسبوع من تاريخ التسلم.

3. إذا حاز البحث الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها.

4. يرسل البحث إلى محكمَين من ذوي الاختصاص في مجال البحث.

5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهران.

6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

7. المركز غير مسؤول عن إرجاع البحوث التي يتقرر الاعتذار عن عدم نشرها ضمن السلسلة، كما أنه غير ملزم بإبداء أسباب عدم النشر.

قسيمة اشتراك في سلسلة

دراسات استراتيجية

الاسم : .....

المؤسسة : .....

العنوان : .....

ص. ب : ..... المدينة: .....

الرمز البريدي: .....

الدولة : .....

هاتف : ..... فاكس: .....

البريد الإلكتروني: .....

بدء الاشتراك: (من العدد: ..... إلى العدد: .....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية فقط، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 – بنك أبوظبي الوطني – فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.